

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في العلوم التجارية - تخصص: بنوك وأعمال

بعنوان

الأعمال البنكية ودورها في
تنمية الاقليم الشبه صحراوي
دراسة حالة سعيدة و البيض

بإشراف الأستاذة:

إعداد الطالبان:

- مصطفى نادية نية .

• راجع عبد الحميد .

• ذياب عامر .

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ رئيسا

الأستاذ مشرفا

الأستاذ ممتحنا

الأستاذ ممتحنا

السنة الجامعية 2013 - 2014

إهداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى الذين قرن الله عز وجل اسمهما باسمه: الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى كل الإخوة والأخوات كل باسمه .

إلى شموع العائلة رويده ومعاذ .

إلى سماحة الأستاذة المشرفة.

إلى جميع الاصدقاء والزملاء .

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص بنوك وأعمال دفعة 2013 - 2014 .

عبد الحميد

إهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك

كما انه لا يسعني في هذا المقام إلا أن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى التي حملتني وأرضعتني وأرشدتني و رعتني بدعواتها أُمي الغالية

إلى و الذي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه الذي تمنيت أن يشاركني فرحة تخرجي

إلى أخي و أخواتي منبع إلهامي .

إلى من شاركني هذا العمل عبد الحميد راجع ، وإلى زميلي في العمل شيخ المختار وإلى

مؤطرتنا الأستاذة مصطفى نبيه نادية

إلى كافة الزملاء و الزميلات في الدراسة

و إلى كل من قيل فيهم من علمني حرف صرت له عبدا . . أساتذتي

عامر ذياب

كلمة شكر...

الحمد والشكر لله... فبعونه ومشيبته تمكنا من انجاز هذه المذكرة

والشكر كذلك لنبي الرحمن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكذا التشكرات إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا من العلم والمعارف

الكثيرة خاصة الأساتذة المحترمة مصطفى نبيه نادية التي قدمت بين

أيدينا موضوعا جديدا وهاما في دراستنا .

إلى كل من ساعدنا وأمدنا من قريب أو بعيد بما يخص من معلومات

ومراجع وغيرها لهذه المذكرة .

Résumé

Le développement économique a augmenté l'importance du système de caisse qui n'a pas

joué le rôle d'enrichir des activités productives et économiques à partir des travaux et des services qu'ont apportés les activités bancaires

Aussi que le cas de développement est une problématique qui se pose il y a longtemps et son émergence avec les économistes traditionnels. Elle est considérée comme un point transitoire du traditionnel au développement introduisant quelque changement, elle a plusieurs théories parmi lesquelles on trouve : la théorie classique et l'état algérien après l'indépendance a fait de l'impossible pour récupérer tout le droit républicain elle a commencé à produire un système de banque à travers la récupération et l'état a intégré le système capitaliste, mais au cours des années 90 l'Algérie a adapté le système de l'économie à l'accompagner par quelques notions

Et dans le cadre du développement économique le sud et les hauts plateaux ont bénéficié d'une attention spéciale de l'état dans ces dernières années de tout le programme de développement, comme le programme du sud et les hauts plateaux pour atténuer l'activité du développement et pour propager la légalité et la justice dans toutes les régions

الإهداءات و الت شكرات

ملخص بالفرنسية

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة..... أ - ت

الفصل الأول: البنك والأعمال البنكية

تمهيـد..... 02

المبحث الأول: ماهية البنوك..... 03

المطلب الأول: نشأة البنوك..... 03

المطلب الثاني: تعريف البنك (المصرف)..... 04

المطلب الثالث: أنواع البنوك..... 05

المبحث الثاني: تعريف الأعمال البنكية..... 08

المطلب الأول: ماهية الأعمال البنكية..... 08

المطلب الثاني : المبادئ التي تحكم الأعمال البنكية..... 09

المطلب الثالث : ربحية البنك من الأعمال البنكية..... 11

المبحث الثالث :تشخيص الأعمال البنكية..... 13

المطلب الأول: تلقي الودائع..... 13

المطلب الثاني: الائتمان..... 17

38المطلب الثالث: العمليات المصرفية الأخرى.

43خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: التخلف والتنمية و النمو الاقتصادي

45تمهيد.

46المبحث الأول: التنمية الاقتصادية.

46المطلب الأول: تاريخ فكرة التنمية.

48المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

50المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.

53المبحث الثاني : التخلف و النمو الاقتصادي.

53المطلب الأول: تعريف التخلف.

55المطلب الثاني: خصائص التخلف.

63المطلب الثالث: النمو الاقتصادي.

66المبحث الثالث : مقاييس ونظريتي التنمية الاقتصادية.

66المطلب الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية.

70المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية.

72المطلب الثالث: النظرية الكنزوية.

77خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية سعيدة و البيض

تمهيد	79
المبحث الأول: مسيرة النمو الاقتصادي و الإصلاحات البنكية في الجزائري	80
المطلب الأول : مسيرة النمو الاقتصادي و الإصلاحات البنكية قبل قانون النقد والقرض 10/90	80
المطلب الثاني: مسيرة النمو الاقتصادي و الإصلاحات البنكية بعد قانون النقد والقرض 10/90	84
المطلب الثالث: مسيرة النمو الاقتصادي على مستوى الإقليم الشبه صحراوي	88
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	91
المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	91
المطلب الثاني: مراحل تطوره ومكانته في المحيط المصرفي	92
المطلب الثالث: أهدافه ومهامه	97
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لمدى مشاركة الأعمال البنكية في تنمية الإقليم الشبه صحراوي...	100
المطلب الأول : إحصائيات عن عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك التالية (BADR-BNA-CPA- BDL-BEA) في ولاية سعيدة في إطار تشغيل الشباب وعدد مناصب الشغل التقديري	100
المطلب الثاني: إحصائيات عن المشاريع الممولة من طرف بنك BADR فقط في ولاية سعيدة	102
المطلب الثالث: حجم القروض المقدمة من طرف بنك BADR وكالة البيض	107
خلاصة الفصل	112
خاتمة عامة	114
قائمة المصادر و المراجع	119
الملاحق	122

قائمة الجداول.

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	الفرق بين تسهيلات الصندوق و السحب على الكشوف	1.1
24	أنواع القروض الموجهة لتمويل دورة الاستغلال و مكونات هذه القروض	2.1
32	أنواع القروض الموجهة لتمويل دورة أنشطة الاستثمار و مكونات هذه القروض	3.1
82	يمثل تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1963 - 1989.	4.3
87	يمثل تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ما بعد سنة 1990.	5.3
100	يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك التالية (BADR-BNA- CPA-BDL-BEA) في ولاية سعيدة في إطار تشغيل الشباب و عدد مناصب الشغل التقديري	6.3
102	يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ومناصب الشغل التقديرية من 2008 - 2012.	7.3
105	مشاريع ممولة حسب القطاعات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقط	8.3
107	يبين عدد المستفيدين من طرف بنك BADR البيض و عدد مناصب الشغل التقديري من 2008 - 2012.	9.3
110	يوضح المقارنة بين حجم نشاط بنك BADR سعيدة و حجم نشاط بنك BADR البيض	10.3

قائمة الأشكال.

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	أنواع البنوك.	01

101	يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك التالية (BADR-BNA- CPA-BDL-BEA) في ولاية سعيدة في إطار تشغيل الشباب و عدد مناصب الشغل التقديري.	02
104	عدد المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR فقط في ولاية سعيدة من 2008- 2012 .	03
104	يوضح عدد مناصب الشغل التقديري من 2008- 2012 من طرف BADR سعيدة.	04
108	يبين عدد المستفيدين من طرف بنك BADR البيض بدلالة عدد مناصب الشغل التقديري من 2008-2012.	05

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
122	خريطة تمثل التهيئة الإقليمية في الجزائر.	01
123	مرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982	02
125	قائمة لبعض بنوك الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر	03
127	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة	04
128	الهيكل التنظيمي لمدينة سعيدة	05
129	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البيض	06

مقدمة

مقدمة

لقد أدى التطور الاقتصادي إلى ازدياد أهمية المنظومة البنكية لم تلعبه من دور في تحريك مختلف النشاطات الإنتاجية و التجارية عن طريق تزويدها بالموارد الأساسية لتمويل هذه النشاطات، فالبنك هو شريان الحياة الاقتصادية في أي دولة ، و القلب النابض الذي يمد أصحاب المشروعات بمادة النقود التي هي محل للعرض والطلب باعتبارها أداة التعامل في كل المجتمعات.

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى و الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، و لقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث و أصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يُعتمد عليها في تطوير و تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، فهي كأداة من أدوات الاستثمار تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية.

حيث أصبحت من أهم دعائم التنمية الاقتصادية و بدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته وبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا و أوسع خدمات.

يحقّق دور النظام المصرفي في المساهمة في خلق الجو المناسب للتنمية و تطوير اقتصاديات البلاد من خلال ما تقوم به من أعمال و المتمثلة في شقين أساسيين هما قبول الودائع المختلفة و تقديم القروض.

قد حظي الإقليم شبه الصحراوي خلال السنوات الأخيرة بخدمات أوسع من طرف النظام المصرفي استجابة لسياسة اقتصاد البلاد.

إذن : فما مدى مشاركة الأعمال البنكية في تنمية الإقليم شبه صحراوي ؟

ولإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية :

- الاعتماد على الأعمال البنكية كعنصر ضروري لخلق التنمية في الإقليم شبه صحراوي.

- إعتداد المنطقة على المشاريع التنموية الخاضعة لطبيعة المنطقة.

و لإثبات هذه الفرضيات أو نفيها نطرح التساؤلات التالية :

1. كيف نشأت البنوك و ما هو تعريف و أنواع هذه البنوك ؟
2. ما هي الأعمال البنكية و ما هي المبادئ التي تحكم هذه الأعمال ؟
3. ما هو تاريخ و تعريف و أهداف التنمية الاقتصادية ؟
4. ما هو النمو و التخلف الاقتصادي ؟
5. و ما هي مقاييس ونظريتي التنمية الاقتصادية ؟

مبررات اختيار الموضوع :

- لأن الموضوع جديد و ليس موجود من قبل خاصة فيما يخص دراسة على مستوى هذا الإقليم.
- لأن منطقة الجنوب و الهضاب العليا استفادة في السنوات العشر الأخيرة بـجـل البرامج التنموية.

أهداف الدراسة :

- من أجل إلقاء الضوء على الإقليم الشبه صحراوي و التغيرات التي طرأت عليه في السنوات الأخيرة.
- تزويد القارئ بمعلومات حول الأعمال البنكية و الإقليم الشبه صحراوي
- إبراز الدور الذي لعبته الأعمال البنكية في تنمية الإقليم الشبه صحراوي

حدود الدراسة :

- كانت دراستنا في حدود التنمية على مستوى الإقليم الشبه الصحراوي خاصة ولاية سعيدة و البيض

منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

- اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي

- باستخدام جملة من المعطيات التي هي عبارة عن أرقام ونسب مئوية

كما قسمنا بحثنا هذا إلى :

ثلاثة فصول حاولنا في الفصل لأول أن نجمل مفاهيم عامة حول البنوك و الأعمال البنكية مروراً بنشأة البنوك والتعريف و لأنواع، ثم انتقلنا إلى الأعمال البنكية أبرزنا في ذلك الماهية و المبادئ و ربحية البنك، بعد ذلك تطرقنا إلى تشخيص الأعمال البنكية مروراً بتلقي الودائع و الائتمان و العمليات المصرفية الأخرى.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى التنمية الاقتصادية مشيرين في ذلك إلى تاريخ فكرة التنمية و تعريف التنمية وأهدافها ثم انتقلنا إلى التخلف و النمو الاقتصادي، عرّجنا في ذلك إلى تعريف التخلف و خصائصه، ثم النمو الاقتصادي و انتقلنا مباشرة إلى مقاييس التنمية الاقتصادية و أهم نظريتين في مجال التنمية الاقتصادية.

أما فيما يخص الفصل الثالث فخصصناه للدراسة الميدانية لإبراز الدور الذي لعبته الأعمال البنكية في التنمية الاقتصادية على مستوى الإقليم الشبه صحراوي.

الصعوبات التي واجهناها خلال بحثنا هذا :

- صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك هي التي قلصت من حجم الدراسة.

- ضيق الوقت كون الفترة كانت غير كافية.

الفصل الأول : البنوك و الأعمال البنكية

تمهيد :

تعد البنوك في الوقت الراهن من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البلدان في تطوير اقتصادياتها و ذلك لما تؤديه من دور هام و فعال في ربط العمليات الاقتصادية و الصفقات التجارية و هذا من أجل تنشيط جميع القطاعات التي تساهم في بناء اقتصاد كل دولة.

لقد أصبحت الحاجة للبنوك ضرورة فعلية و هذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المنشآت لزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية و العمل على تحقيق أهدافها و استراتيجياتها و برامجها ضمن إطار الوسط المالي و المصرفي و لهذا الغرض نتحدث في هذا الفصل عن البنوك و الأعمال البنكية.

المبحث الأول : ماهية البنوك

المطلب الأول : نشأة البنوك

أولاً: معنى كلمة بنك :

إن كلمة بنك أصلها إيطالي (بانكو) وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد وأصبح يقصد بها (كلمة بنك) المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجرى فيه المتاجرة بالنقود.

أما بالعربية فيقال صَرَفَ وصَارَفَ واصْطَرَفَ الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها و الصَّرَاف و الصيرف والصيرفي وجمعها صيارفة و هو بيع النقود بنقود غيرها و الصرافة أو الصَّيرَفة حرفة الصَّرَاف و المصرفُ هي : كلمة محدثة و جمعها مصارف و تعني المؤسسة المالية.

ثانياً : نشأة البنوك

إنَّ البداية الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل (العراق القديم بلاد ما بين النهرين)، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات و منح القروض و حفظ الودائع، أما فكرة المتاجرة بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات.

أما البنوك بشكلها الحالي ظهرت في الفترة الأخيرة للقرون الوسطى (القرن الثالث عشر و القرن الرابع عشر) نتيجة ازدهار المدن الإيطالية التي كانت الحروب الصليبية سببها، لأن تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش كما أنّ العائدين من تلك الحروب قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء وترتب عن هذا النشاط تكدسا في الثروات و نموا متزايد للفعاليات المصرفية و قد شاعت فكرة قبول الودائع للحفاظ عليها من الضياع لدى الصيّافة مقابل شهادات اسمية و التي تحولت فيما بعد إلى شهادات إيداع لحامله و نظرا لعدم تقدم أصحاب الودائع لسحب أموالهم بدأ الصيّافة يقترضونها بفوائد مع السماح بالسحب على المكشوف (يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم)، مما أدى إلى إفلاس العديد من بيوت الصّرف، الأمر الذي أدّى إلى التفكير في إنشاء بيوت صرف حكومية هي البنوك و كان ذلك في أواخر القرن السادس عشر ميلادي و أقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة.⁽¹⁾

المطلب الثاني : تعريف البنك (المصرف)

تعددت تعاريف البنك من اقتصاد دولة إلى أخرى و تباينت حسب نظرة كل دولة و يمكن تعريفه

- حسب وظيفته الأساسية بأنّه: " المنشأة التي تحدد من الإتجار في النقود حرفة لها".
- هو منشأة تنصبّ عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.
- البنك أو المصرف هو مؤسسة أو شركة مساهمة غرض تكوينها التعامل بالنقود و الائتمان.⁽²⁾

(1) - شاكّر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، بن عككون الجزائر ، 2008، ص. 24-26

(2) - فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك، عمان، دار وائل للنشر، 2000 ص. 13-14

المطلب الثالث: أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك بشكل عام إلى أربعة أنواع رئيسية مع استثناء البنك المركزي الذي يعتبر حالة خاصة.

أولاً : الأنواع الأربعة

1. البنوك التجارية (أو بنوك الائتمان أو بنوك الودائع)

تعرف على أنها منشأة تنصبُ عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة .

تتميز المصارف التجارية بالخصائص التالية :

- أنها أكثر أنواع المصارف مخاطرة في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعاليتها و عليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال .
- تعتمد هذه المصارف على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها .
- تواجه هذه المصارف متطلبات السيولة أكثر من غيرها و ذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير وكذلك منحها للقروض قصيرة الأجل .
- تتصف كذلك بتعامل عدد كبير من منشأة الأعمال و الجمهور معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى و يعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك و الحسابات الجارية.⁽¹⁾

2. بنوك الاستثمار (أو بنوك الائتمان متوسط و طويل الأجل) : تعد عملياتها موجهة لمن يسعى

لتكوين أو تجديد رأس مال ثابت (مصنع، عقار، أرض للزراعة...) ، إذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة

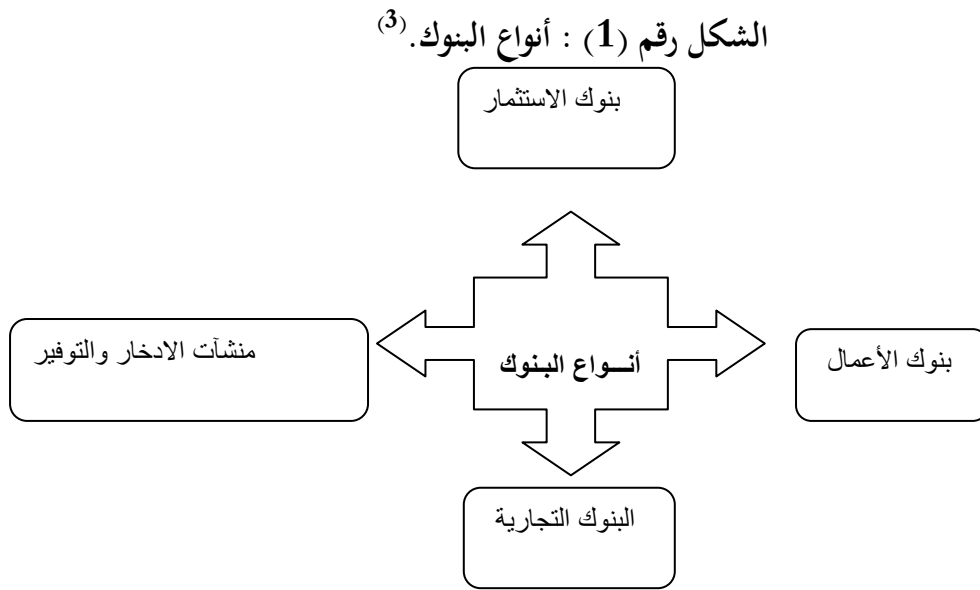
(1) - شاكِر الوزوِيني، مرجع سبق ذكره، ص. 31

للطلب متى شاء المودع ، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير بالدرجة الأولى على رأس مالها (الذي يفترض أن يكون كبير نسبيا) و على الودائع لأجل و المنح الحكومية.⁽¹⁾

3. منشآت الادخار والتوفير : هي تختص بتجميع مدخرات الأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى) التي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب و تأخذ شكل أذونات أو سندات و تقوم بعد ذلك منشآت الادخار و التوفير بإقراضها لأجل مختلفة.

4. بنوك الأعمال : هي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل و خارج) و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأس مالها كما تعمل في سوق رأس المال.⁽²⁾

إذ يمكن تلخيص أنواع البنوك من خلال الشكل رقم (1)



من إعداد الطالبين

⁽²⁾ - أحمد مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره ، ص. 107.

⁽¹⁾ - شاعر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص. 31-32.

⁽³⁾ - أحمد مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي الجزائر، 2007، ص. 106.

ثانيا : البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي شخصية اعتبارية عامة مستقلة حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية و الائتمانية و المصرفية و كذا الإشراف على تنفيذها وفق الخطة العامة للدولة و يعتبر بنك ريكسن السويدي أقدم البنوك المركزية تأسس سنة 1656 و أعيد تنظيمه كبنك للدولة عام 1668 و يتميز البنك المركزي بالميزات الثلاث الرئيسية و التي تميز في نفس الوقت و وظائفه الأساسية وهي: ⁽¹⁾

1. **بنك الإصدار :** هو البنك الذي ينفرد بحق الإصدار (إصدار النقود الورقية) و كذا تدميرها و هو المهيمن على شؤون النقد و الائتمان في الاقتصاد القومي.

2. **بنك البنوك:** فالبنوك تحتفظ لديه بأرصدها النقدية الفائضة عن حاجتها وهذا ما يساعده على إجراء التسويات القيدية فيما بين البنوك وذلك عن طريق المقاصة، كما أن البنوك تلجأ إليه في حالة احتياجها للسيولة النقدية لإعادة خصم الأوراق التجارية.

3. **بنك الدولة :** فهو مصرفها و مستشارها المالي و تحتفظ لديه بودائعها و هو يقدم إليها ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال و هو يمسك حسابات الدولة و ينظم مدفوعاتها وخاصة الخارجية منها ، إذ أنه هو المشرف على الاتفاقيات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج و باختصار فإن البنك المركزي هو في الحقيقة بنك وحكومة في آن واحد و هو كبنك يختلف عن البنوك الأخرى باعتباره لا يهدف إلى تحقيق الربح بل يعمل على تحقيق الصالح العام وفق منظور الحكومة لهذا السبب يرتبط بالحكومة في مختلف بلدان العالم. ⁽²⁾

⁽¹⁾ - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية ، جامعة طنطا، مصر، 199، ص. 81

⁽²⁾ - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر 2006، ص. 22

المبحث الثاني : ماهية الأعمال البنكية

المطلب الأول : تعريف الأعمال البنكية

تقوم البنوك في مباشرة نشاطها بجملة أعمال و خدمات تقدمها لعملائها و تعد هذه العمليات المصرفية عصب الاقتصاد في مختلف الدول و قد كان ظهورها نتيجة لوجود أموال فائضة لدى التجار و الصناع وحرصهم على عدم ضياع هذا الفائض، مما أدى إلى ظهور أوّل عملية مصرفية.

ظلت تتطور إلى أن ظهر ما يعرف بالتخصص في أعمال البنوك و اختلفت التسميات و تعددت منها :
(عمليات البنوك، الأعمال البنكية، معاملات المصارف...)، إلا أن لهم نفس المدلول و تمثل العمليات المصرفية صور النشاط الذي تقوم به المصارف.

لقد عرف المشرع الجزائري العمليات المصرفية من خلال نص المادة 66 من قانون النقد والقرض 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 و ذلك بقوله : " تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور و عمليات القرض وكذا وضع و سائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل ".
إن المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا محدد للعمليات المصرفية و إنما اكتفى بتعدادها.⁽¹⁾

(1) - المادة 66 من قانون النقد والقرض رقم 03 / 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، الجزائر، 2003.

المطلب الثاني : المبادئ التي تحكم الأعمال البنكية

أولاً : مبدأ سرية أعمال البنوك

إن موضوع السرية المصرفية يلقي بين الحين والآخر اهتماما كبيرا من المختصين و المهتمين و المسؤولين في السلطة باعتباره واحد من عدة عوامل تدعم الثقة بالقطاع المصرفي و تساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية.

حيث تلتزم البنوك بكتمان العمليات التي تقوم بها خدمة لعملائها و مع ذلك فإذا وجد اتفاق يقضي بغير ذلك فإن البنك يصبح غير ملتزم بالمحافظة على السرية و هو شأن وجود نص قانوني يوجب على البنك إطلاع الغير إذا لابد من الاعتراف بأن السرية المصرفية ذات فائدة تعود على الاقتصاد الوطني وبواسطتها يمكن جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع المدخرات الوطنية.⁽¹⁾

ثانيا : الحرص

فالمصرف مؤتمن على أموال الغير أي المودعين لأنهم وضعوا ثقتهم فيه و أودعوه أموالهم و هو حريص على تلك الأموال حرصا يمليه المنطق (البنك يسعى ليكون في مستوى الثقة الممنوحة له) و يمليه القانون (البنك ملتزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة و أن هناك إثباتات خطية لهذا الحق بالتوقيع والتاريخ)، هذا الحرص متمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه الأموال للآخرين فهو يسعى لضمان استرجاع ما أقرضه لأنه مال الغير لا بد أن يطلبوه منه يوما ما.

(1) — محمد الكيلاني، مرجع سبق ذكره ، ص. 30-32

ثالثا : السيولة

المصرفي يتعامل بأموال الغير لذا فعليه أن يكون حاضرا لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبونه من ودائعهم و هذا يفسر مبدأ وجوب السيولة الكافية (أي المال النقدي الجاهز) لدى المصرف لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن المودعين.

إذا تلك المبادئ الثلاث (سرية أعمال البنوك، الحرص، السيولة) هي المبادئ التي تحكم عمل البنك بمعناه العام.⁽¹⁾

بالإضافة إلى مبادئ أخرى هي :

1. حسن المعاملة :

إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العمال (العاملين في البنك) هي الأساس في تحويل العميل الغير دائم إلى عميل دائم و هي التي تجتذب العميل إلى التعامل مع بنك بذاته ما دامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة و واجب البنك أن يُعطي العناية الفائقة في اختيار العاملين فيه (البنك) و يعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه.

2. الراحة والسرعة :

إن إحساس العميل بالراحة عند و جوده بالبنك تؤدي به إلى كثرة التردد عليه، لهذا يسعى البنك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار و العمل على تلبية طلبات العملاء في أسرع وقت لأن المتردد على البنك يهتم أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار و ما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك هو استخدام الأجهزة الآلية الحديثة.

(1) - شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص. 28 - 29

3. كثرة الفروع :

- إن البنوك العامة و التجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها و كثرة الفروع و انتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة منها :
1. تُسهل على عملاء البنك في إجراء معاملاتهم.
 2. البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع.
 3. توزيع المخاطر التي يوجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده و يمكن تعويض هذه الخسارة بالأرباح الناتجة عن عمليات الفروع الأخرى.

المطلب الثالث : ربحية البنك من الأعمال البنكية

البنك بصفة عامة هو منشأة تتعامل بالأموال أخذاً وعطاءً و تحقق من وراء هذه الأعمال ربحاً و الربح هو الفرق بين الإيرادات و المصروفات و يمكن شرح ربحية المصارف بشرح مصادر إيراداتها و مجالات مصروفاتها.

أولاً : مصادر إيراداتها

1. الفوائد المتحصل عليها من القروض التي يمنحها البنك :

يعتمد دخل المصرف على حجم قروضه و على سعر الفائدة و حجم قروضه يحدده حجم الطلب عليها أما سعر الفائدة على افتراض عدم تحريره من قبل الدولة فيخضع لعدة اعتبارات منها : " مدة القرض درجة المخاطرة، درجة الضمان، حجم القرض، مركز المقرض و المنطقة الجغرافية ...".

2. أجور الخدمات المختلفة :

(خدمات الأمانة و الوصاية و أجور خدمات الإيداع و السحب و أجور و عمولات الإعتمادات التجارية و أجور و عمولات التحويل الخارجي و أجور و عمولات خطابات الضمان ...).

3. الفوائد و الأرباح الرأسمالية من الاستثمارات (المقصود بالاستثمارات هنا السندات).

ثانيا : المصروفات والتكاليف

تتألف المصروفات و التكاليف من :

الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل وعلى القروض (الاقتراض من الغير) .

1. الرواتب و الأجور و مصروفات الضمان الاجتماعي و مزايا المهنة للعاملين (مطعم، نقل...).

2. المصروفات و التكاليف الأخرى و تشمل :

- مصروفات عقارية.

- مصاريف التشغيل الأخرى كمصاريف التأمين مثلا التأمين ضد السرقة و الأخطاء المحاسبية.

- مخصصات مجلس الإدارة (الورق، الطباعة، المصاريف و الخسائر الاستثنائية كالخسائر من القروض الميؤس

منها و الخسائر الناجمة عن تزوير الشيكات).

المبحث الثالث : تشخيص الأعمال البنكية

المطلب الأول : تلقي الودائع

تقبل البنوك الاحتفاظ بأموال الجمهور في شكل ودائع لفترات مختلفة تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية أو كالودائع الادخارية و على هذه الودائع يتوقف الكثير من عمليات هذه البنوك.

أولاً: تعريف الوديعة

يمكن تعريف الوديعة على أنها تمثل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف و البعد الزمني في الوديعة مهم للغاية، حيث هو الفاصل الزمني بين لحظة الإيداع ولحظة السحب و هذا الفاصل الزمني له أهمية خاصة من عدة جوانب، فهو يسمح بتحديد مردودية الوديعة بالنسبة للمودع، كما أن هذا الفاصل الزمني يعتبر حاسماً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للبنك إذ على أساسه يمكن تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال.

من جهة أخرى فإن الوديعة لا تعني تحويل للملكية، أي ملكية النقود إذا فالوديعة هي دائماً ملك لصاحبها تخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة و نقل حق التصرف فيها و لكن بصورة مؤقتة.⁽¹⁾

ثانياً : أنواع الودائع

(1) — الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2004، ص. 25

هناك عدة أنواع من الودائع حسب الغرض منها فهناك ما توضع لمجرد الاحتفاظ بها و هناك نوع أخرى من الودائع ينتظر تحقيق عوائد من ورائها و من بين هذه الودائع نذكر :

1. الودائع تحت الطلب (الجارية) :

هي جميع الحسابات التي يمكن لأصحابها السحب منها في أي وقت و لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من فوائد إلا أن بعض البنوك تمنح عليها نوع من الفوائد و لكنها رمزية من أجل جذب الودائع.

2. الودائع لأجل :

هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنك لفترة معينة و لا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه المدة (الفترة) و هذه الحسابات تُعطى عليها فوائد تتناسب مع حجم الوديعة و فترة الإيداع و أصحاب هذه الودائع يحصلون على معدل فائدة أعلى بالمقارنة مع ما يحصل عليه أصحاب ودائع التوفير.⁽¹⁾

على الرغم من أن الودائع لأجل لا ينبغي سحبها قبل الموعد المتفق عليه إلا أن البنوك عادة ما تتنازل عن حقها في هذا الشأن، حيث لا تمنع في رد الوديعة لكن مقابل حرمان المودع من الفوائد نظرا لعدم بقاء الوديعة حتى تاريخ الاستحقاق و على هذا الأساس تعتبر الودائع لأجل من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل فهي تجمع بين خاصيتي التوظيف و السيولة (فإخصيه التوظيف تعطي لصاحبها الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة بينما خاصية السيولة تعني أن المدة التي تبقاها الوديعة في البنك ليست بالطويلة بالإضافة إلى إمكانية سحبها ولكن بعد استيفاء الشروط الضرورية و احتمال تحمل فائدة سلبية تحسب على أساس المبلغ المسحوب).⁽²⁾

3. الودائع الادخارية :

(1) — منير إبراهيم الهني، إدارة البنوك التجارية، ط3، مركز الدلتا للطباعة، إسكندرية، 1997، ص. 100-101

(2) — الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير و ادخار حقيقية نظر لمدة إيداعها في البنوك و العائد منها فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك و لا يمكن لأصحابها السحب منها كما كانت الظروف لذا فصاحب هذه الوديعة يواجه عراقيل عديدة، أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية للأموال و تعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع و مقابل هذه التكلفة التي تعتبر مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع لأجل.

4. الودائع الائتمانية :

يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى فهو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية فحينما يقوم صاحب الوديعة الحقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بالسحب الفعلي للنقود، فإن البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبيا بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا و حساب المستفيد دائنا و إن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، إذا فالودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية أي ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك و تزيد الودائع الائتمانية كلما قلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك والعكس تنقص مع زيادة السحب الفعلي لها.

ثالثا : أهمية الودائع

تعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب سواء من ناحية الفرد أو من ناحية النظام البنكي أو من ناحية الاقتصاد ككل.

- من وجهة نظر الفرد :

فالودائع بالإضافة إلى كونها عملية جيدة للحفاظ على النقود من الأخطار الكثيرة المحتملة كالضياع أو السرقة، وكذلك بالإمكان أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه أن يحصل عليها إذ احتفظ بالنقود بحوزته و مما يزيد كذلك من أهميتها بالنسبة إلى الفرد تلك الإبداعات المستمرة من طرف النظام البنكي و التي تفتح يوميا آفاق جديدة فيما يتعلق بتداول و استعمال هذه الودائع أو فيما يتعلق بالعوائد المترتبة عليها.

- من وجهة نظر البنك :

تفتح الودائع أمام النظام البنكي فرص واسعة لتوسيع القرض و تعتبر موارد مالية غير مكلفة في الغالب مثلما هو الشأن بالنسبة للودائع تحت الطلب.

- من نظرة الاقتصاد ككل :

تشكل الودائع خزانة كبير من الموارد يجنب عرقلة الاقتصاد مما يؤدي إلى تسهيل التسيير النقدي والاقتصادي من دون وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم و من شأن ذلك أن يدفع إلى زرع الثقة في نفوس كل المتعاملين لاقتصاديين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين أو مجرد مدخرين للأموال مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الائتمان

⁽¹⁾ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص. 25

أولاً : تعريف الائتمان

باللغة العربية إئْتَمَنَ فلان فلانا أي اعتبره أميناً و إئْتَمَنَ فلان فلانا على كذا اتخذهُ أميناً عليه و الائتمان

هو أن تُعد أي تعتبر المرء أميناً أي جديراً برد الأمانة إلى أهلها أي جديراً بالثقة و الائتمان بلغة القانون له

معنى واسع إذ يعني تسليم الغير مالا منقولاً أو غير منقول على سبيل (الدين، أو الوديعة، أو الوكالة، أو

الإيجار، أو الرهن ...) في جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال (أي مع نية استعادته).

أما بلغة الاقتصاد فالائتمان يعني تسليف المال لتثمينه في الإنتاج، و هو يقوم على عنصرين أساسيين هما

الثقة و المدة هذا بالعربية * .

إذن فالائتمان هو مبادلة مال حاضر (نقد، بضاعة...) بوعده وفاء أو دفع مقبل و معنى ذلك أن يتنازل أحد

الطرفين مؤقتاً للآخر عن مال على أمل استعادته منه فيما بعد و ما الذي يدعوا الطرف الأول لكي يفعل ذلك

إنها الثقة في ملاءة الطرف الثاني أي استعداده للوفاء في الموعد. ¹⁾

ثانياً : تصنيف القروض

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة و من ذلك يمكن

تصنيف هذه القروض وفق مدتها (قصيرة، متوسطة، طويلة) أو حسب الزبائن و بتغير السلوك لإقراضي للبنك

حسب نوع القرض الذي يقدم على منحه و في هذا المجال نجد أن طبيعة القرارات الإقراضية للبنك تختلف حسب

مدة القرض، أي فيما إذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل (التي هدفها هو تمويل نشاطات الاستغلال) أو

(¹) - شاكِر القرويني، مرجع سبق ذكره، ص90.

* أما باللغات الأوربية فإن الكلمة المقابلة للائتمان هي : CREDITUM أصلها هو الكلمة اللاتينية CREDERE المشتقة من الفعل اللاتيني أصلها هو الكلمة

اللاتينية CROIRE يعني (يعتقد).

قروض طويلة الأجل (التي هدفها هو تمويل نشاطات الاستثمار) و يعود مثل هذا التصنيف بصفة خاصة إلى طبيعة العملية ذاتها و حجم المبلغ المقدم و طبيعة الأخطار و لكل هذه الاعتبارات نحاول أن ندرسها في عنصريين هما :

1. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال :

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة و التي لا تتعدى في الغالب 12 شهر و بعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال و من مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج (النشاط)، نظر لطبيعتها المتكررة و القصيرة زمنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل الذي يتلاءم مع هذه الطبيعة و قد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير وابتكار تقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات و المساهمة بذلك في السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع و كذلك فإن من الأسباب التي أدت إلى تنوع هذه الطرق هو عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط واختلاف طبيعة المشكلة التمويلية.

تأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها و يرجع ذلك إلى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات وطبيعتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض تتلاءم مع هذه الإيداعات من حيث طبيعتها و مدتها.

إذن يمكن القول أن القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية و لا تتعدى في الغالب 18 شهر و تتيح البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة و ذلك حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري صناعي، زراعي أو آخر) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق

الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا و ذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسة و قدرتها على تحصيل ديونها من الغير و يمكننا أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسين هما

أ. القروض العامة

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية و ليس موجهة لتمويل أصل بعينه و تسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة و يمكن إجمالها فيما يلي :

- تسهيلات الصندوق :

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، حيث يقتطع مبلغ القرض ويتم اللجوء إليها في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا تكثر النفقات. تمثل هذه التسهيلات في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات و الإيرادات و مدة هذا القرض قصيرة جدا (بضع أيام) و يهدف هذا القرض إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية الاحتياجات الآنية للسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع فائدة.

1.1. السحب على المكشوف :

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقص في الخزانة الناجم عن عدم كفاية رأس المال ويتجسد ماديا في ترك حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل سنة كاملة وعلى الرغم من التشابه الموجود بين تسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف إلا أنه يوجد اختلافات جوهرية بينهما. ⁽¹⁾

يمكن توضيحها في الجدول رقم (01) :

جدول يبين الفرق بين السحب على المكشوف وتسهيلات الصندوق.

السحب على المكشوف	تسهيلات الصندوق	
المدة	يمتد من 15 يوم إلى سنة كاملة	لا يتجاوز عدة أيام
السبب (ناجم عن)	ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل	تأخر الإيرادات عن النفقات
طبيعته	هو عبارة عن تمويل حقيقي لنشاطات يقوم بها الزبون	هو مجرد قرض بنكي يمنح لعدة أيام من أجل مواجهة عدم التوافق بين الإيرادات والنفقات

المصدر : من إعداد الطالبين

2. قرض الموسم :

⁽¹⁾ — طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص. 59

القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية و تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة على طول دورة الاستغلال بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج و تقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة و من بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية أو المحاصيل الزراعية أو محاصيل أخرى و تحصل المبيعات في فترة معينة كفترة الدخول المدرسي و فترة ما بعد جني المحصول بالنسبة للمحاصيل الزراعية و يُستعمل هذا القرض لمواجهة حاجات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون.⁽¹⁾

3. قروض الربط :

قرض الربط هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية، في الغالب تحقيقها يكون شبه مؤكد و لكن مؤجل الأسباب خارجية.

يقرر البنك منح مثل هذه القروض عندما يكون هناك شبه مؤكد من تحقيق العملية محل التمويل و لكن فقط هناك أسباب معينة أخرت تحقيقها و لتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي : لتوسيع طاقة المؤسسة قرر مجلس المؤسسة الإدارة تمويل ذلك التوسيع من خلال اللجوء إلى إصدار أسهم أو سندات جديدة و لكن انتظار دخول الأموال الناجمة عن هذه المؤسسة و لتجنب ذلك تلجأ المؤسسة إلى طلب مثل هذه القروض لتمويل التوسع و يتم تسديده بعد دخول هذه الأموال و على الرغم من ذلك فهناك مخاطر بهذا النوع من القروض مثل خطر عدم تحقيق العملية.

ب. القروض الخاصة :

(1) - المرجع نفسه، ص. 61

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة و إنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول.

- تسبيقات على البضائع :

التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزن معين و ينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة و طبيعتها و موصفاتها و مبلغها....

ينبغي على البنك عند الإقدام على منح القرض (التسبيقات على البضائع) أن يتوقع هامشا مابين مبلغ القرض المقدم و قيمة الضمان للتقليل من الأخطار.

- تسبيقات على الصفقات العمومية :

الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات مشروع أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية و نظر لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية و خاصة من حيث أهمية المشاريع و حجمها يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات و لذلك يضطر باللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال و تسمى هذه القروض التي يمنحها البنك إلى المقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية .⁽¹⁾

- الخصم التجاري :

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الأوراق التجارية قبل تاريخ الاستحقاق و يحل البنك محل الشخص الدائن إلى غاية هذا التاريخ أي تاريخ الاستحقاق، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحل أجل تسديدها و تعتبر عملية الخصم قرضا

⁽¹⁾ - المرجع نفسه، ص. 64

باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها و ينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين و يستفيد البنك من وراء

هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم ويطبق هذا المعدل على مدة الانتظار أي المدة ما بين خصم الورقة

وتاريخ استحقاقها و سميت هذه العملية بالخصم لأن المبلغ الذي يستفيد منه البنك يقتطع مباشرة من مبلغ

الورقة، و في هذه الحالة الزبون لا يحصل على القيمة الاسمية لهذه الورقة كاملة و لكنه يحصل على مبلغ أقل من

القيمة الاسمية بمقدار مبلغ الخصم أي :

صافي المبلغ = القيمة الاسمية للورقة - مبلغ الخصم.

صافي المبلغ = القيمة الاسمية $\times$ معدل الخصم $\times$ عدد الشهور/12

لتوضيح ذلك نأخذ المثال الأتي : قدم شخص إلى بنك معين ورقة تجارية للخصم قيمتها الاسمية 2000 في أول

افريل 2010 فإذا كان تاريخ استحقاقها بعد شهرين (02)، من هذا التاريخ ومعدل الخصم المطبق 8% سنويا.

إذا ما هو مبلغ الخصم ؟

و ما هو صافي المبلغ الذي يحصل عليه الزبون ؟

الإجابة :

أولا : حساب مبلغ الخصم.

مبلغ الخصم = القيمة الاسمية للورقة $\times$ معدل الخصم $\times$ عدد الأشهر / 12

مبلغ الخصم = $12/2 \times 0.8 \times 20\ 000$

مبلغ الخصم = $0.166 \times 0.8 \times 20\ 000$

مبلغ الخصم = 266.672

ثانيا : حساب صافي القيمة التي يحصل عليها الزبون .

صافي القيمة التي يحصل عليها الزبون = القيمة الاسمية للورقة - مبلغ الخصم .

صافي القيمة التي يحصل عليها الزبون = 20 000 - 266.672 = 19 733.328 .

- القرض بالالتزام (أو بالتوقيع) :

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون و إنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقود و إنما يُعطي ثقة فقط و يكون مضطر إلى إعطاء النقود في حالة إذا ما عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته و في مثل هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين شكلين أساسيين لهذا القرض و هي :

- الضمان الاحتياطي : هو عبارة عن التزام يمنحه شخص و يكون في العادة بنك يضمن بموجبه تنفيذ

الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية (السفتجة، الكميلة، سند لأمر) و عليه فإن

الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية ؛

- الكفالة : هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق

المدين (الزبون) في حالة عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته و تحدد فيها (الكفالة) مدتها ومبلغها.

1. لقروض المقدمة للأفراد :

إلى جانب القروض التي سبق ذكرها هناك قروض أخرى و هي ذات طابع شخصي بشكل عام و هدفها هو

تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد و من بين هذه القروض :

- بطاقات القرض : التي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود.⁽¹⁾

يمكن تلخيص القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال حسب الدكتور الطاهر لطرش في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): يبين أنواع القروض الموجهة لتمويل دورة الاستغلال و مكونات هذه القروض.

أنواع القروض الموجهة لتمويل دورة الاستغلال	مكونات هذه القروض
- القروض العامة: سميت بالعامة لأنها موجهة لتمويل الأصول متداولة بصفة إجمالية	1- تسهيلات الصندوق 2- السحب على المكشوف 3- قرض الموسم 4 - قروض الربط
القروض الخاصة : سميت بالخاصة لأنها موجهة إلى تمويل أصل معين من الأصول المتداولة	1- تسبيقات على البضائع 2 - تسبيقات على الصفقات العمومية 3- الخصم التجاري
القرض بالالتزام : هنا البنك لا يعطي نقود وإنما يمنح ثقة في حالة وفاء الزبون	- الضمان الاحتياطي - الكفالة
القروض المقدمة للأفراد : ذات طابع شخصي	بطاقات القرض

المصدر : من إعداد الطالبين.

2. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها و طبيعتها و مدتها

ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا و طرقا أخرى للتمويل تتلاءم و هذه المميزات العامة.

لأن هذا النوع من التمويل يتميز بوجود مخاطر عالية ليس من السهل على أي بنك لوحده تحمل أعبائها

و يعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أموال لمدة ليست بالقصيرة يمكن أن تمتد على كل

⁽¹⁾ - المرجع نفسه ، ص. 67-68

حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار فإن تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثلاً فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الآجال، أما إذ كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل و نظراً للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم و هذه المدة فقد تم تحديث طرق بما يخفف من هذه الصعوبات و يتعلق الأمر في هذا الخصوص بعمليات القرض لإيجاري.

بما أن تمويل الاستثمارات يتم في كثير من الأحيان باستعمال أدوات مالية خاصة مثل الأسهم والسندات، فإننا نتعرض أيضاً لدراسة هذه الأدوات بنوع من الاختصار و لكن قبل البدء في دراسة كل هذه المواضيع لابد من التكلم قليلاً عن أنشطة الاستثمار ذاتها.

في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة و هي تهدف إما للحصول على وسائل الإنتاج و إما على عقارات مثل الأراضي و المباني الصناعية و التجارية و الإدارية و عليه فالاستثمار هو عبارة عن اتفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل و يتم هذا الاتفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة الأمر الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على المؤسسات، بينما تكون العائدات منتظمة و تتدفق خلال سنوات عمر الاستثمار و هذا يعني أن المؤسسة لا تبدأ من التخلص من العبء المالي للاستثمار إلا بعد مرور مدة معينة.

أ. عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات

يتم التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات.

– القروض متوسطة الأجل:

تُوجه هذه القروض إلى تمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات (07) مثل الآلات المعدات، و وسائل النقل، بإصدار سندات متوسطة الأجل و نظر لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضاً لخطر

تجديد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمال عدم السداد و يمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل :

- قروض قابلة للتعبئة (الخصم) يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى البنك المركزي إذا ما احتاج إلى السيولة دون انتظار آجال استحقاقها (السندات)؛
- قروض غير قابلة للتعبئة (الخصم) يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض (السندات) لدى المؤسسات المالية الأخرى أو لدى البنك المركزي، إذا فهو مجبر على انتظار سداد المقرض أي حتى تاريخ الاستحقاق.

- القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي تعبئها وكذلك نظر إلى مدة الاستثمار، و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

و مدة هذه القروض في الغالب تفوق 07 سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا إلى 20 سنة و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي مباني...)، و نظر لطبيعة هذه القروض المبالغ الضخمة و المدة الطويلة تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة و هذا ما يجعل هذه القروض تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذه النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر و قد تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد نظرا لارتفاع درجة المخاطرة و قد تطلب هذه المؤسسات ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في التمويل رغم كل هذا تبقى الطرق الكلاسيكية من بين الطرق الشائعة في تمويل الاستثمارات و ذلك لا يمنع النظام البنكي

من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق و مصاعب هذه الأنواع من القروض و نخص بالذكر طرق الائتمان لإيجاري.⁽¹⁾

ب. القرض الإيجاري :

لاشك أن طرق التمويل الكلاسيكية للاستثمارات تشكل عبئاً على المؤسسات المستثمرة خاصة فيما يتعلق بالعبء المالي و طريقة تحمله و لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من خصائصها تجنب عراقيل التمويل الكلاسيكية.

يعتبر الائتمان لإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل و أدخلت تبديلاً جوهرياً في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المقرضة.

- تعريف الائتمان لإيجاري : هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل لإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية المدة المتعاقد عليها و يتم التسديد على أقساط يتفق عليها و تسمى ثمن لإيجار.
- خصائص الائتمان لإيجاري : من خلال التعريف نستنتج الخصائص الرئيسية للائتمان التجاري و تتمثل في :
 - أن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإففاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة و إنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن لإيجار.

القسط = ثمن شراء الأصل + الفوائد التي تعود على المؤسسة مؤجرة.

أن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة و ليس المؤسسة المستأجرة وتستفيد المؤسسة المستأجرة من حق الاستعمال فقط خلال فترة العقد.

(1) - الطاهر لطرش ، مرجع سابق، ص. 76-73

في نهاية فترة العقد تتاح إلى المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات و هي :

- إما تجديد عقد لإيجار و لكن وفق شروط يتفق بشأنها مجددا.
 - إما شراء الأصل نهائيا بالقيمة المنصوص عليها في العقد و تنتقل الملكية إلى المؤسسة المستأجرة.
 - إما تمتنع عن تجديد العقد و كذا الامتناع عن شراء الأصل و بذلك تنتهي العلاقة القائمة بين المؤسستين و تقوم المؤسسة المستأجرة بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.
- تقيم عملية الائتمان لإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي :

- المؤسسة المستأجرة.

- المؤسسة المؤجرة.

- المؤسسة الموردة لهذا الأصل.

حيث تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه من المؤسسة الموردة و تقوم المؤسسة المؤجرة بإجراء شراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة و دفع ثمنه بالكامل ثم تقوم بتقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل لإيجار، إذن إن فكرة القرض لإيجاري تختلف عن فكرة القرض الكلاسيكي بالرغم من أن الهدف من العملية واحد و هو تمويل الاستثمارات حيث، حيث أن الائتمان لإيجاري لا ينصرف إلى منح أموال نقدية إلى المقترض و إنما يقوم بتقديم أصول عينية (استثمارات مادية) و قد تم اعتمادها بطريقة رسمية مؤخرا في الجزائر و تم تقنينها بواسطة الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري.

- حالات التوظيف المالي (الأسهم) :

إن طرق التمويل السابقة الكلاسيكية على وجه التحديد يمكن أن تتم باستعمال أدوات مالية خاصة مثل السندات، كما يمكن للمؤسسة أن تستعمل طرق تمويل أخرى مثل اللجوء إلى المساهمين أي إصدار نوع من الأوراق المالية الأسهم.

يعرف السهم على أنه حق المساهم في شركة أموال و هو ذلك الصك الذي يثبت هذا الحق القابل للتداول وفقا لقواعد القانون التجاري و يمثل السهم حق مالكة في الجمعية العمومية و التصويت فيها والانتخاب، وحق الأولوية في الاكتتاب عند زيادة رأس مال الشركة، إضافة إلى حق الحصول على جزء من أرباحها عند التصفية بسبب الانقضاء.

بصفة عامة فالسهم هو صك يدخل متغير تصدره شركة ما عند انطلاقتها أو زيادة رأسمالها و مجموع الأسهم يمثل رأس مال الشركة و الأصل أن تطرح أسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب فيها و ذلك عن طريق بنك أو أكثر، إذ يتلقى البنك اكتتابات الجمهور التي قد تزيد على عدد الأسهم المصدرة " و هنا يقوم المؤسسون بعملية تسمى عملية التخصيص حيث يفضلون صغار المكتتبين في عدد صغير من الأسهم و ذلك في حالة الرغبة في انتشار سمعة الشركة على عدد كبير من الناس، أو قد يفضل المؤسسون كبار المكتتبين و يرفضوا صغارهم، كما قد يقبلوا جميع المكتتبين صغارا أو كبارا بعملية تسمى التوزيع النسبي أي أن كل مكتتب يأخذ نسبة أقل من التي يرغب في شرائها".⁽¹⁾

إذا من خلال هذين التعريفين يمكن استنتاج الخصائص العامة للسهم و هي :

(1) - محمود أمين زويل- بورصة الأوراق المالية (موقعها من السوق- أحوالها و مستقبلها)- دار الوفاء للطباعة و النشر - الإسكندرية- 2000 - ص44

- السهم هو ورقة تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأسمال المؤسسة المصدرة له في حدود قيمته الاسمية إذا

حامل هذا السهم هو شريك في المؤسسة

- يستفيد صاحبه من عائد هو ربح السهم و كذلك تحمله الخسارة في حالة تحقيق المؤسسة لخسائر

- دخل السهم مرتبطا بالنتائج التي تحققها المؤسسة.

- السهم هو ورقة مالية غير محدد الأجل.

- صاحب السهم له الحق في المشاركة في تسيير المؤسسة؛

- في حالة تصفية المؤسسة أصحاب الأسهم هم آخر من يستوفون حقوقهم.

- العمليات على الأسهم:

يمكن للبنوك أن تجري ثلاثة عمليات على الأسهم و السندات و هي :

- شراء وبيع الأسهم بناء على طلب الزبون.

- تشكيل المحفظة المالية لصالح الزبون.

- تقديم قروض بناء على حصوله على أسهم أو سندات.

تقوم هذه العمليات على فكريتي التوظيف والمضاربة و فكرة التوظيف هي العملية التي بواسطتها يستطيع الفرد

تشغيل أمواله و ذلك بشراء الأسهم على أمل الحصول على عوائد من وراء هذا التشغيل، أما فكرة المضاربة

فتقوم على أساس التحكيم المرتبط بالتغيرات التي تحدث على قيمة السهم في لحظتين مختلفتين نتيجة لتغيرات

أسعار الفائدة.

على أساس هذه العمليات يقوم البنك ببيع الأسهم أو شرائها و عندما يقوم البنك بذلك يتوجب عليه أن يقوم بدراسة الوضع الذي توجد عليه حالة البورصة و التطورات التي يتوقع حدوثها في المستقبل.⁽¹⁾

- أنواع الأسهم :

- الأسهم العادية : و هي التي تم ذكرها سابقا.

- الأسهم الممتازة : هي أسهم تصدرها الشركة إلى جانب الأسهم العادية و تحمل صفات السهم العادي و بعض صفات السند فالسهم الممتاز له نصيب محدد من الأرباح بحد أعلى أو أدنى و هو بذلك يشبه السند كما أنه يمثل جزء من الملكية يحق لحامله المشاركة في الأرباح المتحققة و هو بذلك يشبه الأسهم العادية.

فالسهم الممتاز يمثل وثيقة تحمل قيمة اسمية تصدرها المؤسسة و تمتاز الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية بعدة مزايا من أهمها :

- عند تصفية الأرباح في المؤسسة يحصلون حملة لأسهم الممتازة على الأرباح قبل حملة الأسهم العادية هذا في حالة تحقيق الأرباح.

- إن حملة الأسهم الممتازة لا يحق لهم المشاركة في إدارة المؤسسة .

تتمثل عيوب الأسهم الممتازة بالنسبة للشركة أن التوسع في إصدار الأسهم الممتازة سيكلفها كثيرا، أما بالنسبة إلى المستثمر فإنه يواجه مخاطر مثله مثل السهم العادي لأن أسعار الأسهم الممتازة تتغير مثلها مثل الأسهم العادية بعكس السندات ذات القيمة الثابتة تقريبا، كما أن حملة هذه الأسهم (الممتازة) لا يحق لهم المشاركة في الإدارة.

ملاحظة : يمكن للأسهم الممتازة أن تتحول إلى أسهم عادية إذ كان منصوص عليها في شروط الإصدار.⁽¹⁾

(1) - المرجع نفسه، ص. 47

يمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي :

الجدول رقم (03): أنواع القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار و مكونات هذه القروض.

أنواع القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار	مكونات هذه القروض
عمليات القرض الكلاسيكية	1- القروض متوسطة الآجل (السندات) 2- القروض طويلة الآجل
الائتمان الإيجاري	1- الائتمان لإيجاري حسب طبيعة العقد 2- الائتمان لإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل
التوظيف المالي.	الأسهم

المصدر: من إعداد الطالبين

ج. القروض الموجهة للتجارة الخارجية :

يمكن أن نصنف عمليات تمويل التجارة الخارجية إلى عمليات تمويل قصيرة الآجل و عمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، ترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاطات المراد تمويلها.

ج-1- التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية:

تستعمل عمليات التمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج، من أجل تسهيل هذه العمليات و البحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسع التجارة الخارجية.

(1) - حسني خربوش وعبد المعطي رضا رشيد، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، دار زهران عمان، 1998، ص. 55-65

يسمح النظام البنكي باللجوء إلى عدة أنواع وطرق مختلفة للتمويل و يمكن للمؤسسة استعمال نوعين رئيسيين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية وهما :

- إجراءات التمويل و البحث :

تتخذ هذه الإجراءات ثلاثة أشكال رئيسية و تختلف عن طرق التمويل الأخرى في كون أن هذه الأخيرة

هي عبارة عن عمليات دفع وقرض في أن واحد وهي :

- القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير : و تسمى بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، و يخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجل للتسديد لا يزيد عن 18 شهر كحد أقصى و يشترط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص لهذا النوع من التمويل ، وهذه المعلومات على وجه الخصوص تضم ما يلي :

- مبلغ الدين.

- طبيعة ونوع البضاعة المصدرة.

- اسم المشتري الأجنبي وبلده.

- تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك.

- تاريخ التسوية المالية للعملية.

أكثر الأنظمة ارتباطا بهذا النوع من التمويل هو النظام الفرنسي.

1. التسبيقات بالعملة الصعبة : يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية التصدير مع السماح بأجل للتسديد

لصالح زبائنهم أن تطلب من البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة و بهذا تستطيع المؤسسة المصدرة أن تغذي

خزيرتها، حيث تقوم المؤسسة المصدرة بالتنازل على مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطني

وتقوم المؤسسة المصدرة بتسديد مبلغ التسبيق بالعملة الصعبة إلى البنك حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي عند تاريخ الاستحقاق و مدة التسبيقات لا تتعدى مدة العقد المبرم بين المصدر و المستورد و لا تتم هذه التسبيقات ما لم تقم المؤسسة بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي.

2. عملية تحويل الفاتورة ؛ هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض، تقوم بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي أي أنها تحل محل المصدر في الدائنية و تتحمل كل الأخطار الناجمة عن عدم التسديد لذا فهي تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا تصل إلى (4 في المائة) من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.

3. عملية تحويل الفاتورة : هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسة المتخصصة قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عدة

أشهر، كما تستفيد المؤسسة المصدرة من مزايا هامة من وراء هذا التحويل نذكر منها :

- الاستفادة من تحسين وضعيتها المالية عن طريق التحصيل الآني لدين لم يحل أجله.

- تحويل ديون أجله إلى سيولة جاهزة.

- إجراءات الدفع والقرض :

يختلف هذا النوع من التمويل عن التمويل السابق (إجراءات التمويل والبحث) في كونه يجمع بين صفة الدفع وصفة القرض في آن واحد، وتصادفنا آليتين أساسيتين للتمويل والقرض المتعلقة بتمويل الواردات و هي :

- الاعتماد المستندي (أو الحوالة البريجية) :⁽¹⁾

إن بيع وشراء السلع في عصرنا هذا لا يقتصر على حدود الدولة بل يمتد ليشمل التعامل مع الخارج استيرادا وتصديرا.

⁽¹⁾ - الطاهر لطرش مرجع سابق ، ص. 116

إذ يجب على كل طرف الوفاء بالتزاماته اتجاه الطرف الأخرى فالمصدر يشحن البضاعة بالشروط والمواعيد المتفق عليها والمستورد يسدد فعلاً ثمن البضاعة المتفق عليه و هنا تدخل البنوك وتتوسط العملية بين الطرفين من أجل إتمام العملية بالشروط التي تحقق مصلحة الطرفين و هي إذا تقوم بدور كبير في تسوية المعاملات المرتبطة بالتجارة الخارجية و هذا ما يحصل في حالات الاعتماد المستندي .

يعرف الاعتماد المستندي على أنه « تعهد كتابي صادر عن أحد البنوك بناء على طلب أحد عملائه المستوردين لصالح المصدر بأن يدفع قيمة البضائع المستوردة، أو أن يقبل بقيمتها وذلك عند تسلم البنك أو مراسله مستندات شحن البضاعة إلى بلد المستورد وتنفيذ كافق شروط الاعتماد»⁽¹⁾.

يتمثل الاعتماد المستندي في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وريثاته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله (بنك المصدر) مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلاً بإرسال البضاعة المتعاقد عليها .

نلاحظ من خلال التعريف أنه عند فتح اعتماد مستندي لصالح المستورد أنه يربط بين أربعة أطراف هي :

1. بنك المستورد.

2. بنك المصدر.

3. المستورد.

4. المصدر.

تتمثل المستندات المطلوبة للقيام بفتح الاعتماد المستندي فيما يلي :

1. الفاتورة: تتضمن الفاتورة كل المعلومات الخاصة بالبضاعة (كمية، نوع، سعر)؛

(1)- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق الحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، 2000، ص. 211

2. بوليصة التأمين : هي تلك المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسله ضد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أثناء النقل.

3. الشهادات الجمركية : هي تلك المستندات التي تثبت خضوع البضاعة إلى الإجراءات الجمركية.

4. شهادات التفتيش و الرقابة و الفحص : هي تلك الوثائق التي تثبت خضوع البضاعة إلى تفتيش أجهزة الرقابة من أجل التأكد من سلامتها.

5. شهادة الطبية : هي الشهادات التي تثبت سلامة البضاعة من النواحي الصحية والكيميائية، إلا أن الاعتماد

المستندي لا ينطوي على نوع واحد فقط بل يوجد أنواع من الاعتمادات المستندية منها (الاعتماد المستندي القابل للإلغاء والغير قابل للإلغاء والاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء والمؤكد) و يعتبر النوع الأخير من الاعتمادات المستندية (الغير قابل للإلغاء والمؤكد) هو الذي يقدم ضمانات قوية و يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال.⁽¹⁾

- **التحصيل المستندي** : التحصيل السنتدي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كميالة و إعطاء كل

المستندات إلى البنك الذي يمثلها، حيث يقوم هذا البنك بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى بنك المستورد مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكميالة.

2- التمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية

ينصب التمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية على تمويل العمليات التي تفوق في العادة 18 شهر

وتحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها من أجل تنشيط هذه العلاقات وتدعيمها و على

العموم يمكننا أن نصنف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال إلى :

(1) - شاكر القزويني، مرجع سابق، ص. 101

1. قرض المشتري : هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير المستورد بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر و يمنح هذا القرض (قرض المشتري) لمدة تتجاوز 18 شهر و يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد و البنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض، حيث يستفيد كلا الطرفين من هذا النوع من القروض.
 - المستورد : يستفيد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضاعة.
 - المصدر : يستفيد من تدخل البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة ويتيح قرض المشتري في الواقع المجال لإبرام عقدين:
 - العقد الأول : يتعلق بالعملية التجارية ما بين المصدر والمستورد تبين فيه نوع السلعة ومبلغها وشروط تنفيذ الصفقة.
 - العقد الثاني : يتعلق بالعملية المالية الناجمة عن ذلك والتي تتم بين المستورد و البنك المانح للقرض و تبين فيه شروط إتمام القرض وإنجازه مثل (مدة القرض، طريقة استرداده و معدل الفائدة المطبق عليه...)⁽¹⁾.
2. قرض المورد : هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل و يتمثل قرض المورد في قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، و لكن هذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة التسديد التي يمنحها المصدر لفائدة المستورد ، أي عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام المصدر بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات و لذلك يبدو قرض المورد في على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط.

3. أوجه الاختلاف بين قرض المشتري و قرض المورد :

- قرض المشتري يمنح إلى المستورد بواسطة المصدر لكن قرض المورد يمنح للمصدر بعدما يقوم بمنح مهلة للمستورد.

(1) - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 122 - 124

- قرض المشتري يتطلب إبرام عقدين لكن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد (عقد مالي).⁽¹⁾

المطلب الثالث : العمليات المصرفية الأخرى

أولاً : فتح الحساب.

يعرف الحساب المصرفي على أنه بيان أو ترجمة ما للشخص ما له وما عليه لدى البنك، هذا هو المعنى العام أما بلغة القانون فهو اتفاق بين شخصين (الزبون و البنك - و البنك هو شخص معنوي) ينص على أن ما يسلمه كل منهما للأخر من المال يسجل في حساب واحد لمصلحة الدافع و على ذمة القابض، من الذي يحق له فتح حساب لدى البنك إنه الشخص الطبيعي أو المعنوي.

- الشخص الطبيعي (الفرد) :

يجب أن يكون بالغاً (وإذ كان قاصراً فينوب عنه وليه كالأب أو الأم أو وصيه الذي تعينه المحكمة كالعَم مثلاً) و أن يكون عاقلاً (أي كامل الأهلية كالمجنون و المعتوه ينوب عنه وصيه الذي تعينه المحكمة)، أما الأمي و الأعمى فلهما وضع خاص (ضرورة الاستعانة بالشهود ضرورة حيازة ختم يقوم مقام التوقيع، ضرورة الحضور الشخصي مع كل عملية) و يمكن أن يكون حساب الشخص الطبيعي مشترك (زوج و زوجته أو الأم و ابنتها في جميع تلك الحالات يشترط لغرض فتح الحساب، إثبات الشخصية بالوثائق القانونية و القضائية) اسم عنوان، قرار الوصاية ...) و الحصول على نموذج توقيع الشخص.

⁽¹⁾ - المرجع نفسه، ص. 127.

- الشخص المعنوي : (شركة، جمعية، جامعة، نادي...)، فيإمكانه أيضا فتح حساب بشرط أن يقدم الوثائق الرسمية الدالة على شخصيته و عنوانه و يعطي البنك اسم الشخص الطبيعي المخول بالاتصال بالبنك (نيابة عن الشخص المعنوي) ، مع نموج توقيعه و الحساب بعد فتحه يتم إعطاءه رقم خاص به و لكل حساب بطاقة خاصة تسجل فيها حركات الإيداع و السحب ويقوم البنك بتبليغ صاحب الحساب عن تلك الحركات بموجب كشفات دورية.

ثانيا : أنواع الحسابات

تشمل هذه الحسابات أربع أنواع من الحسابات و هي :

1. حساب الصكوك :

هو يفتح من أجل أفراد أو لشخص معنوي لتلبية احتياجاتهم الآنية من السيولة و ما يميزه أن رصيده يظل دائما أي موجب لصالح الزبون بحيث لا يستطيع أن يسحب إلا ما هو موجود فعلا من الرصيد .

2. الحساب الجاري :

يفتح لحساب رجال الأعمال من تجار وصناعيين باعتبارهم أشخاصا طبيعيين أو معنويين و هو يشبه حساب الصكوك و لكنه يتميز عنه بأنه قد يكون مديننا أي سالب بالنسبة للزبون أي بمعنى أنه بإمكان الزبون أن يصبح مديننا و كذلك يعطي الحساب بالنسبة إلى الزبون سهولة الدفع عن طريق استعمال الشيك و تجنب استعمال النقود.

- يعرف الحساب الجاري على أنه يخص المعاملات التجارية و المالية، و يمثل العلاقة الموجودة بين الطرفين (الزبون والبنك) و كل من حساب الصكوك والحساب الجاري يعطي إلى الزبون حق استعمال الشيك وكل

من منهما لا يدر فوائده لصاحب الحساب (رغم كون رصيد الحساب وديعة لدى البنك) و السبب هو أن البنك هنا ليس سوى أمين صندوق تحت تصرف صاحب الحساب.

أما الفرق بين حساب الصكوك و الحساب الجاري فهو أن يكون الأول (حساب الصكوك) دائما دائما باستمرار أما الثاني (الحساب الجاري) فيمكن أن يكون مدين.

3. حساب التوفير :

هو خاص بالأشخاص الطبيعيين و ليس فيه دفتر صكوك و بمقتضاه تسجل حركات السحب والإيداع في دفتر الذي يمنح من قبل البنك إلى الزبون، و على الزبون أن يحضر الدفتر شخصيا أو وكيله إلى البنك في كل حالة سحب أو إيداع ومبلغ كل عملية له حد أدنى لا يجوز النزول أكثر منه و الرصيد الأدنى للحساب له حد مقرر أيضا وتعطى لقاء الحساب فائدة و قد تعطى مزايا أخرى (حوافز).

4. حساب التوفير السكني :

هو يشبه حساب التوفير و لكنه يتميز عنه بأنه يعطى لصاحبه عند تحقيق بعض شروط التوفير حق الحصول على قرض من نفس البنك بقصد بناء أو اقتناء أو توسيع أو تحسين مسكن ، و ذلك بشروط ميسرة نسبيا والسبب في منح البنك فوائده لأصحاب هذه الحسابات (حساب التوفير السكني) من أجل تشجيع الأفراد العاديين وخاصة صغار المدخرين أي ذوي الموارد القليلة والدخول الثابتة، و تحفيزا لهم على الادخار لديه، في حين لا يحتاج البنك إلى عرض فائدة على رجال الأعمال باعتبار أن هؤلاء هم من يسعون بأنفسهم للبنك لكي يكون أمين صندوق لهم يتلقى إيداعاتهم كل يوم تقريبا و يسدد مدفوعاتهم كل يوم تقريبا و البنك لا يحتاج أن

يَعْرِضُ فائدة على أصحاب حسابات الصكوك و ذلك لنفس السبب و إن كان بدرجة أقل طبعاً، إن حسابات التوفير في الجزائر موكولة إلى (الصندوق الوطني للادخار والاحتياط) بالدرجة الأولى⁽¹⁾.

5. تقديم المشورة :

أصبحت معظم المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاقدین معها لدى إنشاءهم للمشروعات، وكذلك طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الإنتاج و البيع و التحصيل باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة المصرف و مصلحة المشروع الذي سيتم التعامل بها هي مصلحة مشتركة و على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله لأنه سوف يضمن تسديد الالتزامات المترتبة عليه وفق توفيقات متفق عليها.

كثير ما نرى التنافس بين المصارف يعتمد أساساً على كفاءة الإدارة فيها و استعدادها لتقديم خدمات جيدة ومبتكرة للمتعاملين مع مصارفهم و ذلك حسب ثقة المشروعات المختلفة خاصة و أنه قد أصبح واضحاً أن مصلحة المشروعات و مصلحة المصرف هي مصلحة مشتركة.⁽²⁾

(1) — شاکر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص. 81-78

(2) — محمد الكيلاني ، مرجع سبق ذكره، ص. 104 - 100

خلاصة الفصل

تقوم البنوك في مباشرة نشاطها بجملة من أعمال و خدمات تقدمها لعملائها، و هي المتعارف على تسميتها بعمليات البنوك أو الأعمال المصرفية و هذه الأعمال البنكية مختلفة و متنوعة و لا تقع تحت الحصر أي لا تعد محصورة في نطاق ضيق بسبب تزايد أهميتها يوم بعد يوم، و كذا ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة.

كما تتأثر سعة أو انكماش هذه الأعمال البنكية بالمتغيرات الاقتصادية و السياسية لكل دولة و من هنا تأتي صعوبة تحديد قانون دقيقا تنطوي تحته كل أنواع هذه الأعمال المصرفية " البنكية ".

كما تشمل الأعمال المصرفية قبول الودائع و منح الائتمان بأنواعه و فتح الحسابات و تقديم المشورة للزبائن وإيجار الصناديق الحديدية و الحولات المصرفية.

الفصل الثاني: التخلف والتنمية والنمو الاقتصادي

تمهيد :

بالرغم من أن قضية التنمية تعتبر مسألة مطروحة منذ مدة طويلة ، إذ شغلت الفكر الاقتصادي منذ القدم ولو أن ذلك تم تحت تسميات متعددة أو في إطار تناول مختلف المفاهيم الاقتصادية أو الاجتماعية الأخرى ثم نالت بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامات مختلف المؤسسات سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية باعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان المتخلفة.

إذن فإن تحديد مفهوم دقيق للتنمية الاقتصادية يبقى أمراً عسيراً بالنظر للتطورات التي حصلت في الفكر التنموي وكذلك نتيجة لتعقيد عملية التنمية في حد ذاتها ، وكذا الاهتمام بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة و محاولات الخروج من التخلف في الاقتصاديات المتخلفة، و المشاكل التي كان يطرحها أداء الاقتصاد الاشتراكي المخطط أدت كلها إلى زيادة تركيز اهتمام الفكر الاقتصادي بمشكلات النمو والتنمية الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم التنمية على مراحل، تُشهِدُ هذه المراحل على تطوره في الفكر الاقتصادي من جهة و تعكس واقع واتجاهات الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المتعاقبة من جهة أخرى لذلك ارتأى المؤلف للإمام بأهم المساهمات الفكرية التي تمت في ذلك.

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : تاريخ فكرة التنمية

التنمية فكرة قديمة برزت مع الاقتصاديين التقليديين تتمثل في تطور الحياة المادية أو بمصطلحات أخرى نمو الثروة المادية و يرى آدم سميث أن الثروة تتمثل في الإنتاج السلعي و العمل الإنتاجي و يرى مالتس أن الإنتاج السلعي هو المؤشر الوحيد الممكن لهذه الثروة بسبب قابليته للقياس و أصبح بعد ذلك نمو الناتج مؤشرا للثروة والتنمية.

يقال بأن آدم سميث يعد أول كاتب أو اقتصادي في التنمية من خلال مؤلفه " ثروة الأمم " سنة 1776 إلا أن ظهورها في دول العالم الثالث لم تظهر بالفعل إلا في منتصف القرن الثامن عشر.

إن أول ظهور لعبارة " العالم الثالث " كانت على يد الديموغرافي الفرنسي ساي حيث كتب مقالا، بتاريخ 14 أوت 1952 تحت عنوان " ثلاثة عوالم " و من جملة ما قاله " ... إن هذا العالم الثالث المتجاهل و المستغل والمحتقر، هو بمثابة دولة ثالثة، فقد ظهرت هذه العبارة في ظرف اتسم ببروز حرب باردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

فأشار ساي إلى أن هذا العالم الثالث المستعمر و المتخلف في كل المجالات يمثل كتلة قائمة بذاتها و متميزة عن الكتلتين السابقتين جغرافيا و إنسانيا و تاريخيا، كما أن هذا العالم يطمح إلى الدخول في هذه الحر ؛

إذن تعتبر كلمة العالم الثالث ذات بعد سياسي توصف به مجموعة من البلدان " المتخلفة " كما سمتها الأمم المتحدة في بادئ الأمر قبل أن تحول إلى عبارة البلدان السائرة في طريق النمو، أو " البلدان النامية"، فهذه المجموعة التي تمثل أربعة أخماس العالم و المنتشرة في كل من إفريقيا و أمريكا اللاتينية و آسيا.⁽¹⁾

بعد حصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي و منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات و تزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة و لما كانت الدول المتخلفة تقع معظمها في جنوب الكرة الأرضية و المتقدمة معظمها في شمالها فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم و جنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية في الدول المتخلفة و التي يطلق عليها تأدبا الدول النامية كما ذكرنا سابقا و التي تسعى إلى عبور فجوة التخلف و تأمل في تخطيها للإلتحاق بركب الدول التقدم.

قد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولاً من مجرد الزيادة في الدخل و الناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية و المتمثلة في الفقر و البطالة و سوء توزيع الدخل، كما بدأ التحول إلى التنمية الشاملة و تبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر و البطالة و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح و فشل السياسة الإنمائية لأي بلد ، و يؤكد الاقتصادي الباكستاني " محبوب الحق " بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية و الثقافية، فبعدما بعد أن أحرقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات ، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين

(1)- رحيم حسين، انعكاسات العولمة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية ، من الملتقى الدولي الأول حول انعكاسات العولمة على اقتصاديات البلدان العربية . 13 و 14 ماي 2001، جامعة سكيكدة.

الاقتصادي و السياسي و التي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكُتّاب المهتمين بقضايا التنمية و العلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية " العقد الضائع " ، فعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات، أما على الصعيد السياسي فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات و تحول جمهورياته و بلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التساومية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

المطلب الثاني : ماهية التنمية الاقتصادية

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، أي بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم ، و هذا الانتقال يَفْتَضِي تغييرا جذريا في أساليب الإنتاج المستخدمة ، و يشمل مفهوم التنمية جوانب اقتصادية و اجتماعية و ثقافية فهي عملية حضارية شاملة غير أنه لا يوجد تعريف قاطع و محدد من قبل الاقتصاديين و العلماء حول مفهوم التنمية.

أولا : تعريف التنمية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي و على العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة

متوسط نصيب الفرد منه ، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع والخدمات المنتجة و إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي ، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، كما تنطوي عملية التنمية على العناصر التالية :

أ. جميع ما ينطوي عليه النمو و المتمثل في :

1. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، (متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي / عدد السكان).

2. أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية.

(دخل الفرد الحقيقي = الدخل النقدي للفرد/ الرقم القياسي للأسعار).

3. أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

ب. عوامل أخرى تنفرد بها التنمية و تتمثل في :

1. إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي :

كانت معظم دول العالم و مازال عديد من الدول النامية تخصص في إنتاج المنتجات الأولية و خاصة الزراعية وتصدرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة إليها ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر ، لذا فإن عملية التنمية تهدف من بين أهدافها إلى تصحيح هذا الوضع أي تصحيح الإختلالات الهيكلية أو القضاء عليها و ذلك بالاهتمام بالصناعة و إعطائها دفعة قوية، فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسع نطاق الطاقة الإنتاجية، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة و بذلك يزيد الناتج المحلي و يتنوع الإنتاج في المجتمع و تزداد فرص العمل و تتحرر الدولة تدريجيا من تبعيتها إلى العالم الخارجي.

2. تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل :

تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة و هذا كثيرا مالا يتحقق في النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديد من الدول قد نجح في تحقيق معدلات عالية للنمو و ما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستهدف من طرف الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، و قضية سوء توزيع الدخل من القضايا الملحة و التي تستدعي ضرورة العمل على معالجتها.

3. الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة :

حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع و الخدمات المنتجة و تعطي أولويات أكبر للأساسيات و خاصة التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية و الملابس الشعبية، كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر و الغير مباشر من طرف السلطات الحكومية سواء عن طريق تدخل الدولة في الإنتاج أو في تسعير المنتجات و الخدمات الأساسية أو في شكل الدعم الذي تقدمه.⁽¹⁾

⁽¹⁾ - محمد عبد العزيز عجمية، و آخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط 2، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2010، ص.81- 86

المطلب الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للسكان و توفير أساليب الحياة الكريمة لهم، فالدول المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها إنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، و الوسيلة دائما تكون في خدمة الغايات و الأهداف و بما أنه من الصعب على المرء أن يحدد أهدافا معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة ، إلا أنه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حول الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة و هي :

أولا : زيادة الدخل القومي

تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي من أول أهداف التنمية في الدول المتخلفة ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها و انخفاض مستوى المعيشة بها و نمو عدد سكانها و بالتالي لتفادي هاته الآثار لا يكن إلا بزيادة الدخل القومي ، نقصد بزيادة الدخل القومي هنا هو : الدخل القومي الحقيقي لا الدخل النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة.

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد تحكمه عوامل وهي :

- معدل زيادة السكان.

- إمكانيات البلد المادية و الفنية.

إن الزيادة في معدل السكان يؤدي للدولة إلى تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي غير أن حدود هذه الزيادة يتوقف على إمكانيات الدولة المادية و الفنية.

ثانيا : رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى معيشي مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ، و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق بدرجة كافية، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد و سيلة لزيادة الدخل القومي فحسب و إنما هي أيضا وسيلة لرفع المعيشة.

لأن التنمية الاقتصادية إذْ وقفت عند حد لخلق الزيادة في الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ، و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع الدخل مختلفا و من هذا نجد أن هدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب العمل على تحقيقه خاصة في الدول السائرة في طريق النمو.

ثالثا : تقليل التفاوت في الدخل والثروات

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية هو هدف اجتماعي، إذْ أنه في معظم الدول المتخلفة على الرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط مستوى نصيب الفرد من هذا الدخل فأنا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات، إذْ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عالي من الدخل القومي بينما لا تملك غالبية الأفراد إلا نسبة بسيطة من ثروته كما تحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي.

مثل هذا التفاوت في توزيع الثروات و الدخل يعمل على تردد المجتمع بين حالة الغنى المفرط و الفقر المدقع وكلمنا زاد هذا الاضطراب كبر الجزء المعطل من رأسمال المجتمع.

رابعاً : تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي

هذا الهدف من الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ففي هذه الدول تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مصدر العيش للغالبية العظمى للسكان ، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي .

إن سيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه الدول تجعلها تتعرض لكثير من التقلبات في الإنتاج و الأسعار، فإما أن تواجه موجة من الانتعاش والرواج ، أو أن تواجه العكس انتشار البطالة و الكساد ، و على هذا يجب أن يراعي القائمون بأمر التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة تخصيص نسبة غير قليلة من مواردها المخصصة للتنمية للنهوض بالصناعة وتطوير الآلات ووسائل جديدة للتوسع في مجال الفلاحة.

المبحث الثاني : التخلف والنمو الاقتصادي

المطلب الأول : التخلف الاقتصادي

تزايد اهتمام الاقتصاديين بقضايا التخلف و التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في محاولة مستمرة لتوصيف ظاهرة التخلف و تحليل أسبابها و خصائصها في تلك الدول و ذلك بهدف تحديد العقبات الرئيسية أمام تلك الاقتصاديات حتى تستطيع التخلص من تلك الظاهرة متعددة الجوانب ، عن طريق تبني إستراتيجيات وخطط التنمية التي يمكن من خلالها التخلص من هذه العقبات حتى تستطيع الالتحاق بركب الدول المتقدمة والارتفاع بمستوى المعيشة و الرفاهية لأفراد المجتمع بها.

أولا : تعريف التخلف

من السهولة أن نتحدث عن التخلف الاقتصادي، غير أنه من الصعب علينا أن نضع تعريفا شاملا دقيقا لمعنى التخلف، فإذا كان علماء الاقتصاد لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف علم الاقتصاد، فليس بالأمر الغريب أن يخفقوا في التوصل إلى تعريف موحد لأحد فروع المسمى باقتصاديات التنمية أو لأحد مفاهيمه " التخلف "

- التخلف يعني عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية و التكنولوجيا الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.

- التخلف يعني ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدما في لحظة معينة .

- التخلف حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف و المتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه.

- يرى كُتاب آخرون أن التخلف هو حالة البلدان التي تكون مستويات الإنتاج و الدخل فيها أقل بكثير مما تسمح به مواردها برفع مستويات إنتاجها و دخلها أكثر بكثير مما هي عليه، فهي دول فقيرة أو نامية لكنها ليست دولا متخلفة وحسب هؤلاء فإن التخلف يوحي دائما بأن التنمية هي أمر ممكن و مرغوب فيه".

أما الكاتب الفرنسي " ايف لاکوست" فيرى في التخلف ظاهرة تاريخية نتجت عن وضع اقتصادي و اجتماعي متناقض، فمن جهة نتج عن هذا الوضع نمو سكاني سريع في الدول المتخلفة، في حين أن حالة التخلف لا تسمح بتلبية الحاجات التي تولدت عن النمو السكاني المتزايد و هكذا يرى " لاکوست" أن هناك معنى داخليا بحث للتخلف، إضافة إلى ما يعنيه التخلف من انخفاض في الإنتاج و الدخل مقارنة بالدول المتقدمة.

إذن يمكن القول بأن التخلف حالة مجموعة من الدول تجمعها خصائص مشتركة أهمها: انخفاض مستوى

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي و في استخدام قوة العمل، ارتفاع البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والحكومي انخفاض حجم رأس المال المتاح، بدائية و ازدواجية التكنولوجيا المستخدمة، التبعية للخارج، الانفجار السكاني انخفاض المستوى الصحي و التعليمي، ندرة المنظمين والإداريين الأكفاء...⁽¹⁾

(1)- عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، الدار الجامعية، 2000، ص20

المطلب الثاني : خصائص التخلف

رغم تباين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في الدول النامية، ألا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص العامة تعبر عن حالة التخلف و تنقسم هذه الخصائص إلى مجموعتين و هما :

أولا : الخصائص الاقتصادية

تشترك الدول النامية في عديد من الخصائص الاقتصادية التي تميزها عن الدول المتقدمة، و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

1. انخفاض مستويات المعيشة :

يعاني معظم السكان في الدول النامية من انخفاض كبير في مستويات المعيشة مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة اقتصاديا و يمكن قياس انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية وفقا للأسلوبين التاليين :

- الأسلوب الكمي : ⁽¹⁾

متمثلاً في صورة انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فضلا عن سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

- الأسلوب الكيفي :

(1)- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص. 15

ممثلاً في صورة انخفاض مستوي التعليم و انتشار الأمية و انخفاض المستوى الصحي و الغذائي و انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد فضلاً عن الإسكان غير الملائم.

2. الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي :

تعتمد معظم الدول النامية على النشاط الزراعي كمصدر أساسي في توليد الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في هذه الدول، حيث يشكل الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القطاع الزراعي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية بصفة عامة، كما يستوعب القطاع الزراعي ما يفوق 50 في المائة من القوة العاملة في هذه الدول.

3. انخفاض إنتاجية عنصر العمل :

تعاني الدول النامية بصفة عامة من انخفاض كبير في الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة، و تقاس إنتاجية عنصر العمل بقسمة الناتج الكلي على عدد الأفراد العاملين من بين قوة العمل فوفقاً لبيانات عام 2002 كان متوسط إنتاجية العمل في الدول المتقدمة حوالي 59 ألف دولار، في حين كان متوسط إنتاجية العمل في الدول النامية حوالي 3.4 ألف دولار أي أن متوسط إنتاجية العمل في الدول المتقدمة يعادل 18.4 ضعف متوسط إنتاجية العامل في الدول النامية ككل و في أمريكا و سويسرا على سبيل المثال كان متوسط إنتاجية العامل حوالي 74.3، 70.6 ألف دولار على التوالي، بينما بلغ هذا الأخير في كل من كولومبيا 5.1 ، 3.8 ، 0.62، ألف دولار في العام نفسه.

يرجع السبب في انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة إلى مجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي :

- انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال العيني :

حيث تعاني معظم الدول النامية من ندرة نسبية كبيرة في عنصر رأس المال و لا يعني برأس المال هنا رأس المال في شكله النقدي بل رأس المال في شكله العيني الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الحقيقية في المجتمع و ينقسم رأس المال العيني إلى نوعين :

- رأس المال الإنتاجي: يتمثل في المعدات و لآلات و الأدوات التي تستخدم في عمليات الإنتاج، و بالتالي تساهم بصورة مباشرة في العمليات الإنتاجية؛

- رأس المال الاجتماعي : يتمثل في البنية الأساسية في المجتمع من شبكات الطرق و الكهرباء و الصرف الصحي و المدارس و المستشفيات التي تساهم بصورة غير مباشرة في العمليات الإنتاجية.⁽¹⁾

4. ارتفاع معدلات البطالة :

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد إذا أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة في أي اقتصاد، ذلك أن التوظيف الكامل هذا يمثل وضع بعيد المنال، أما الوضع العادي فهو العمالة غير الكاملة و تكمن المشكلة في الدول النامية في زيادة حجم البطالة و معدلها و آثارها السلبية على الناتج القومي، فضلا عن الآثار الاجتماعية و السياسية السلبية لها.

تتمثل البطالة في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، مؤهلين له، بالنوع و المستوى المطلوبين وراغبين فيه و باحثين عنه و موافقين في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية، إلا أن هناك اختلاف واضحاً بين شكل البطالة و أسبابها في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية.

ففي الدول المتقدمة تحدث البطالة السافرة أو الصريحة لفترة زمنية معينة لأسباب نذكر منها :

(1)- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 15 - 30

- التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي و تنتهي بانتهاء حالة الكساد و الدخول في موجة جديدة من الراج؛
- التقدم التكنولوجي : الذي يحدث في مجالات معينة و يؤدي إلى تحول الإنتاج إلى مجال جديد و يتم الاستغناء عن العمالة في الصناعات التقليدية لعدم قدرتهم على التعامل مع التكنولوجيا الجديدة و يتم القضاء عليها بإعادة تدريب العمال و تأهيلهم إلى العمل في مجالات أخرى أو في المجالات الجديدة.

لكن فيما يتعلق البطالة في الدول النامية :

فالبطالة بها تتميز بأنها بطالة هيكلية تنشأ بسبب عدم التناسب بين عنصر العمل و باقي عناصر الإنتاج الأخرى و يؤدي ذلك إلى شكلين من أشكال البطالة :

- البطالة السافرة : بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب فائض عرض العمل في كافة القطاعات في ظل الزيادة المستمرة في سكان الدول النامية و من ثم زيادة عرض قوة العمل، فعدم توفر فرص العمل لجانب كبير من القوة العاملة ليس ظاهرة مؤقتة و لكنها ظاهرة دائمة تزداد حدتها بصورة مستمرة و تتركز البطالة السافرة فيما بين فئة الشباب و خاصة المتعلمين أي في الفئة العمرية (15-24) عاما.
- البطالة المقنعة : إن البطالة المقنعة تكون في حالة عمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، أو حتى أنه قد يترتب أحيانا على توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمالة ظاهريا فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق ناتج أو خدمات و بالتالي، تكون إنتاجيتهم الحدية في الحالة الأولى صفرا و سالبة في الحالة الثانية.⁽¹⁾

(1)- المرجع نفسه ص.34- 40

5. التبعية الاقتصادية للخارج :

تعد التبعية الاقتصادية للخارج من أهم مظاهر التخلف في الدول النامية، بل يرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل أحد الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف في هذه الدول وقد تُولدت التبعية الاقتصادية بفعل النمط الاستعماري وكذلك بفعل الشركات متعددة الجنسيات و المؤسسات الدولية و تتمثل التبعية في الدول النامية للعالم الاقتصادي المتقدم، في أن الدول النامية لا تملك مصائرهما الاقتصادية و تأخذ هذه التبعية الاقتصادية للخارج ثلاثة أشكال أساسية و هي :

أ. التبعية التجارية

ترجع التبعية التجارية تاريخياً إلى الاستعمار الذي ربط عديد من المناطق في الدول النامية ليس سياسياً فقط بل اقتصادياً أيضاً باقتصاديات الدول الاستعمارية، حيث وجه النشاط الإنتاجي في المستعمرات لكي تكون بمثابة مزارع لإنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة بالدولة الاستعمارية، و تكون هذه الدول بمثابة سوق لتصريف الإنتاج الصناعي المتزايد في الدول الاستعمارية.

ترتب على ذلك تغيير الهيكل الاقتصادي في الدول النامية، و الاعتماد الكبير على الدول المتقدمة في استيراد المنتجات الصناعية، نظراً لصعوبة قيام صناعة وطنية تستطيع منافسة هذه المنتجات المستوردة خاصة في ظل وجود حرية التجارة الخارجية و قد تعمقت التبعية التجارية بالاعتماد الشديد على تصدير عدد قليل من المنتجات الأولية إلى أسواق الدول المتقدمة مقابل ما تحتاجه من منتجاتها الصناعية.

ب. التبعة المالية.

تعر التبعة المالية في الدول النامية عن الوجه النقدي لتبعيتها التجارية، بسبب طبيعة لاختلال الهيكل الإنتاجي في اقتصاديات الدول النامية و قد اشتدت ظاهرة التبعة المالية في الدول النامية في السنوات الأخيرة نتيجة لازدياد حاجة هذه الدول إلى الاستدانة من الدول المتقدمة لتمويل العجز المستمر و المتزايد في موازين مدفوعاتها، ذلك العجز الناتج عن بطء معدلات نمو صادراتها و الارتفاع المستمر و المتزايد في معدلات نمو وارداتها سواء من السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة في أعداد السكان بها فضلا عن وارداتها من السلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية بها و قد ترتب على ذلك زيادة مديونيات الدول النامية و من ثم تزايد تبعيتها المالية للخارج و قد ارتفع حجم الديون الخارجية وعبء خدمتها بدرجة ملحوظة في الدول النامية خلال عقدي السبعينات و الثمانينيات من القرن الماضي، حتى وصلت هذه الديون إلى مرحلة خطيرة، هذا ما أدى إلى حدة تبعة الدول النامية من الناحية المالية للدول المتقدمة و مطالبتها بإعادة جدولة ديونها الخارجية و ذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية متمثلا ذلك في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بتقديم قروض لها لتغطية التزاماتها الخارجية و عادة ما تفرض هذه الدول شروطاً على الدول النامية من خلال إتباع سياسات إصلاحية .

ج. التبعة التكنولوجية

تعد التبعة التكنولوجية من أخطر أشكال التبعة الاقتصادية في الدول النامية و تتضمن التبعة التكنولوجية جانبين أحدهما مادي يتمثل في المعدات والآلات و لآخر غير مادي يتمثل في المعرفة المحيطة بابتكار التكنولوجيا وكيفية استخدامها و يمكن معرفة درجة تقدم الدولة تكنولوجيا من خلال معرفة صادرات الدول من التكنولوجيا

المتقدمة كنسبة من صادراتها الصناعية، ترجع خطورة التبعية التكنولوجية في أن عنصر التكنولوجيا يلعب دورا كبيرا في تحديد مستوى التقدم الاقتصادي في المجتمع و أن الدول النامية تستورد حوالي 90 في المائة من التكنولوجيا.¹⁾

رابعا : انخفاض معدلات كل من الادخار والاستثمار

تتميز الدول النامية بصفة عامة بانخفاض مستوى الادخار و يرجع هذا في المقام الأول إلى انخفاض مستويات الدخل فهل نتوقع من غالبية سكان الدول النامية وهم لا يحصلون إلا على دخل متواضعة غير كافية لمقابلة احتياجاتهم الأساسية أن يقوموا بالادخار، بل يوجه ما يوازي 80 في المائة من إجمالي الدخل القومية في الدول النامية إلى الاستهلاك الخاص.

من ناحية أخرى نجد أن تواضع نصيب كل من الصناعة و التجارة الخارجية في الدخل القومي لهما دور أساسي في انخفاض المدخرات في الدول النامية و يترتب على انخفاض مستوى الادخار في الدول النامية انخفاض معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة لأن معدلات الاستثمار المتحققة في أي اقتصاد تعتمد على معدلات الادخار بهذا الاقتصاد.

أ. الخصائص الاجتماعية للتخلف :

تتميز الدول النامية ببعض الخصائص الاجتماعية التي تميزها عن الدول المتقدمة لعل أهمها :

- ارتفاع معدلات النمو السكاني : يقدر عدد سكان العالم بنحو 6.1 بليون نسمة عام 2001 و من المتوقع زيادتهم إلى 10 بليون نسمة عام 2100 و يُؤلّد كل عام نحو 90 مليون طفل في العالم يبلغ نصيب الدول النامي من هذه الزيادة نحو 80 مليون طفل وتتركز الزيادة السكانية في الدول النامية بصورة أساسية، حيث أن الزيادة السكانية في أفريقيا و آسيا تصل إلى 50 في المائة من الزيادة السكانية في العالم.

(¹) - المرجع نفسه ص 34- 49

- ارتفاع عبء الإعالة :

يترتب على ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية ارتفاع نسبة الأطفال من السكان حيث يمثل الأطفال تحت 15 سنة في هذه الدول ما يقارب نصف عدد السكان و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع عبء الإعالة في الدول النامية و يتم قياس عبء الإعالة كما يلي :

مجموع الأفراد أقل من 15 سنة + مجموع الأفراد فوق 65 سنة (الأفراد خارج نطاق سن العمل)

عبء الإعالة = $\frac{\text{مجموع السكان فوق 15 سنة وأقل من 65 سنة (الأفراد داخل نطاق سن العمل)}}{\text{مجموع السكان فوق 15 سنة وأقل من 65 سنة (الأفراد داخل نطاق سن العمل)}}$ %

ووفقاً لبيانات 2002 يصل عبء الإعالة في كل من الدول النامية متوسطة الدخل إلى حوالي 60 في المائة و70 في المائة في الدول منخفضة الدخل في حين تكون هذه النسبة أقل من 50 في المائة في الدول المتقدمة. يعنى ذلك أن القوة العاملة في الدول النامية تتحمل ضعف العبء الذي تتحمله القوة العاملة في الدول المتقدمة.

- انخفاض مستوى التعليم :

يعاني النظام التعليمي في الدول النامية عديد من المشاكل سوء الكمية أو النوعية ولذا يعد انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية من أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول بالرغم من اهتمام هذه الدول بالتعليم بصورة كبيرة و انعكس ذلك على ارتفاع الإنفاق على التعليم بهذه الدول الذي يتراوح بين (20 في المائة - 30 في المائة) من ميزانية الدولة في عديد من الدول النامية.⁽¹⁾

(¹) - المرجع نفسه ص . 51 - 58

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل مع مرور الزمن (متوسط دخل الفرد = الدخل الكلي/عدد السكان) أي أنه يُشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع، و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، و بالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل نمو السكاني، فإذا حدث و كان معدل نمو الدخل الكلي مُساويا لمعدل نمو السكان فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أي أن معيشة الفرد تبقى في مُستويات ثابتة و في هذه الحالة لا يوجد نمو اقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض و بالتالي يتدهور مُستوى معيشته و تعني هذه الحالة حدوث نوع من التخلف الاقتصادي.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الكلي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

بالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

لكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يُشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية مُعينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يُقدمها ، أما الدخل الحقيقي فهو يُساوي (الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار)، أي أنه يُشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله الفردي خلال فترة زمنية مُعينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة مُعينة، وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا و لا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة (الدخا النقدي)، أما إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد ينخفض و تندهور معيشته، من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي مُثالا في كمية السلع و الخدمات التي يُمكن للفرد أن يحصل عليها خلال الفترة محل البحث و عليه نلاحظ مما سبق أن :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم.

من ثم لن يكون هناك هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي أكبر من معدل التضخم، كما يُشير التعريف السابق إلى أن النمو ظاهرة مستمرة و ليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تُقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة فتزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين و لكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمو اقتصاديا، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نمو اقتصاديا ، يلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يُركز عن التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل التوزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية، فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء

على كل الزيادة في الدخل لكلي و تحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء و بالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي، بل أكثر من ذلك فقد تنخفض الدخل المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي.

إذن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، و من جهة أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغيير في الإنتاج، و عليه فإن مفهوم النمو يركز على كمية التغيير وليس على نوعية التغيير.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية الفرد و ذلك للأسباب التالية :

- لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث وزيادة معدل الجريمة معدل العمر، التعليم، الصحة...
- يركز على الجانب المادي للرفاهية و يهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي و المشاركة السياسية و الوعي الثقافي وغيره.

إذا يتوقف النمو الاقتصادي على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في :

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.⁽¹⁾

(1) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره، ص.10- 11

المبحث الثالث : مقاييس و نظريتي التنمية الاقتصادية

رأينا سابقا كل من مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية إضافة إلى ذلك فإن بعض الكتاب كثيرا ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية و على الرغم من و جود فروق واضحة بين كل من هذه المصطلحات فإنها كثيرا ما تستخدم كمردفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة. و لعل ما يعيننا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟

المطلب الأول : مقاييس التنمية الاقتصادية

أولا : معايير الدخل

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها و نناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم الاقتصادي و تنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية و هي :

– معيار الدخل القومي الكلي :

يقترح الأستاذ ميد قياس النمو لاقصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول و الترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو

نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر و نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من و إلى دولة.

- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى دولة ما موارد كامنة، كما تتوفر لديها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من هذه الموارد، إضافة إلى ما تبلغه من تقدم تقني، ففي هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذه المعيار هو كذلك بحاجة صعوبات تتمثل في تقدير و قياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

- معيار متوسط الدخل :

يُعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما و أكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم ، إلا أن هناك عديد من المشاكل و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعوبات أن إحصاءات السكان و الدخول غير كاملة و غير دقيقة، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي / عدد السكان بالإضافة إلى قضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من ناحية الاستهلاك، و حساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من ناحية الإنتاج.

يعتقد الأستاذ كندلبرجر أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية و ليس مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج و ليس إلى الدخل المنفق، و على العكس لبعض الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

– المعايير الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية و الثقافية، و لاشك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية و عدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية و نقص الغذاء و سيتم تناول أهم المؤشرات في هذه الخدمات كما يلي :

أ. المعايير الصحية

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي :

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان فارتفاع معدل عدد الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء و سوء التغذية، و كل هذه من صفات التخلف.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد :

أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم لاقتصادي و كلما أنخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر منها :

1. عدد الأفراد لكل طبيب؛

2. عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا؛

ب. **المعايير التعليمية** : إن للتعليم أثر واضح على جانبي الإنتاج و الاستهلاك و يعتبر الإنفاق على التعليم

استثمار و ليس استهلاكاً ومن بين أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي

بالمجتمع ما يلي :

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.

- نسبة المسجلون في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

- نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي.

ج. : **معايير التغذية** : إن بعض الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى

تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية و ما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية، و من ثم

انخفاض مستويات الدخل فيها ، من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع ما

يلي :

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛

- نسبت النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد؛

ثانيا : المعايير الهيكلية

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي

كانت آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية أو الاقتصادية، نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعية و المعدنية حتى

يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة ، كذلك حتى تبقى على أسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع

الصناعية بها، إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية و ذلك لأسباب عديدة

أهمها :

- حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة
و من هنا اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنائها الاقتصادي عن طريق الاهتمام
بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه، بناءً على ذلك فإن من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في
الهيكل و البنية الاقتصادية، التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم و النمو لاقتصادي في الدولة يتمثل في :

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .

- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية .

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة؛

فكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنائها الاقتصادي و بالتالي
يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم و النمو الاقتصادي بها و العكس صحيح⁽¹⁾.

المطلب الثاني : النظرية الكلاسيكية

تكلم آدم سميث عن إيجاد إطار سياسي و اجتماعي من شأنه أن يؤدي إلى نم و اقتصادي مستمر و حتى
يتحقق ذلك دعا آدم سميث إلى إزالة جميع القيود الحكومية كي يتحقق التخصص و التوسع و قد اعتمدت
النظرية الكلاسيكية على الأسس التالية :

- سياسة دعه يعمل دعه يمر :

آمن الاقتصاديون الكلاسيك بضرورة توفر السوق الحرة في اقتصاد تنافسية خالي تماماً من أي تدخل حكومي
فهو ضد فرض القيود على الواردات، منح الإعانات عن الصادرات، سن القوانين لحماية الصناعة و ضد الإنفاق
الحكومي على غايات غير إنتاجية، فهو يقول " يجب أن ندع السوق حرة حتى تكتشف مستوياتها للأثمان

(1) - محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون، مرجع سبق ذكره ص. 108 - 117

والأجور و الإنتاج...)، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم " اليد الخفية " التي تعمل على مضاعفة الدخل القومي.

فالمنافسة الحرة ضرورية من أجل تبرير المبدأ الفردي بالمنافسة هي التي توزع بحيث ينتج عنها أقصى قدر ممكن من المنفعة و هي التي تدير النظام بأكمله في المفهوم الكلاسيكي.

- كما نادى بالتخصص و تقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج و الإنتاجية، و هو أول من شرح هذا المبدأ بوضوح في كتابه " ثروة الأمم " حيث جعله السبب الرأسي في ازدياد إنتاجية العمل، و ضرب على ذلك بمثاله الشهير عن معمل الدبايس، حيث كان إنتاج الدبوس الواحد يتطلب 18 عملية مستقلة (حيث يسحب السلك رجل واحد، و يعدله آخر، و يقطعه ثالث، و يديه رابع، و يصقله خامس في أعلاه...) و بهذا الشكل ينقسم العمل المهم لصنع دبوس واحد إلى 18 عملية متميزة، كل منها تشكل حرفة أو مهنة مستقلة.

شدد آدم سميث على أن المصدر الحقيقي لثروة بلد ما هو عمله السنوي و لا سبيل لزيادة الثروة أو تحقيق الرخاء إلا من يجعل العمل أكثر فعالية عن طريق التوسع في التخصيص (تقسيم العمل) و في تراكم رأس المال.

- تراكم رأس المال :

اعتبره الاقتصاديون الكلاسيك مفتاح التطور، و على ذلك أكدوا على ضرورة الادخارات الكبيرة و كانت نظرهم إلى الرأسماليين و أصحاب الأراضي باعتبارهم الوحيدون القادرون على تحقيق الإدخارات و اعتبروا الطبقات العمالية غير قادرة على تحقيق الإدخارات، لأن الأجور التي يحصلون عليها مساوية إلى مستوي عيش الكفاف.⁽¹⁾

(1) - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2011، ص. 74

إذن يرى آدم سميث أن الحرية و التنافس تمثل الأجواء الملائمة لأقصى نمو اقتصادي و حدد سميث أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي و هي التخصيص و التراكم الرأسمالي و زيادة الإنتاجية من خلال الإبداع التكنولوجي.

نقد النظرية : ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها و المتمثلة في تزايد السكان من ناحية و تناقص الغلة من ناحية أخرى و قد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين و تبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية و لم تتوقف علمية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.⁽¹⁾

المطلب الثالث : النظرية الكينزية

يعتبر جون مينارد كين-ز هو مؤسس المدرسة الكينزية و انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة ، أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929 من مظاهرها :

(1) - نائل عبد الحافظ العوامه، إدارة التنمية ، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية - ط1، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص.40

- حدوث كساد في السلع و الخدمات العرض يفوق الطلب.
- توقف العملية الإنتاجية وبالتالي توقف عملية النمو الاقتصادي.
- ارتفاع مستويات البطالة.
- انخفاض مستويات الأسعار.
- نقد النظرية الكلاسيكية و الفرضيات التي قامت عليه.
- عدم صحة فكرة التشغيل الكامل.
- عدم صحة فرضية التوازن التلقائي.
- عدم واقعية فرضيه حيادية الدولة.
- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصاً الأجور في اتجاهها التنازلي.
- عدم صحة قانون ساي للأسواق و فكرة العرض يخلق الطلب .

فرضيات كينز :

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل و يستمر ذلك لفترة طويلة.
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً و إن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد و بتكلفة اجتماعية باهظة.
- و جوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له و ليس العكس.

بناء النظرية الكينزية : اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير سنة 1929 هي أزمة قصور في الطلب و ليس أزمة فائض في العرض و هو يرى أن جها يتطلب تحريك الطلب و ذلك ليتحرك العرض و بالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها و عليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي و ذلك لمعرفة السياسات المناسبة.

محددات الطلب الكلي عند كينز هي :

1. الطلب الكلي.

2. الطلب الاستثماري.
3. الطلب الاستهلاكي.
4. الكفاية الحدية لرأس المال.
5. أسعار الفائدة.
6. عوامل ذاتية.
7. عوامل موضوعية.
8. الدخل.
9. سعر الفائدة.
10. العادات و التقاليد.
11. عرض النقود.
12. الطلب على النقود.
13. الربح المتوقع تكلفة رأس المال.

تحريك الطلب الكلي يكون إما :

- بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص و ذلك برفع الدخل.
- أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص و ذلك بتخفيض سعر الفائدة.
- أو بتحريكهما معاً.

لكن المشكل هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد و استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال ، أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929.

الحل الذي اقترحه كينز : هو تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي و ذلك لتحريك الطلب الكلي فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين (كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص).

شروط الإنفاق و هي يجب أن يخصص هذا الإنفاق إما :

- في الاستهلاك العام (زيادة دخول الوظيف العمومي، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين ...).
- أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس ...) وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد ، و منه تتحرك عملية الاستثمار و الإنتاج و بالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

نقد النظرية : سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد)، لكن غير ذلك في ظروف أخرى (مثل أزمة الركود التضخمي) ، سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية و ذلك بسبب :

- عدم رشادة الإنفاق الحكومي .

- عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة .

تتطلب سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة، و هذا الأمر غير متوفر للدول المتخلفة.

لا يمكن الأخذ بالنظرية الكينزية عند التطبيق على جميع الأنماط الاجتماعية و الاقتصادية و يعتبر النموذج ج الكينزي قابلاً للتطبيق فقط على الاقتصاديات الرأسمالية.⁽¹⁾

(¹) - ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره، ص. 78 - 82

خلاصة الفصل

تعتبر قضية التنمية مسألة مطروحة منذ مدة طويلة إذ شغلت الفكر الاقتصادي منذ القدم و برزت مع الاقتصاديين التقليديين لتمثل في تطور الحياة المادية أو بمصطلحات أخرى نمو الثروة المادي و يقال بأن آدم سميث Adam smith يعد أول كاتب أو اقتصادي في التنمية من خلال مؤلفه " ثروة الأمم " سنة 1776.

كما تتمثل التنمية الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه (متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي / عدد السكان)، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

لها أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للسكان و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم.

تحتوي نظريات عديدة من بينهم النظرية الكلاسيكية الذي دعا فيها آدم سميث إلى إزالة جميع القيود الحكومية كي يتحقق التخصص و التوسع و النظرية الكينزية و يعتبر جون مينارد كين.ز هو مؤسس المدرسة الكينزية و انطلق كينز في بناء نظريته على فرضيات و في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة.

لكن النمو يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الدخل الحقيقي = (الدخل النقدي/المستوى العام للأسعار).

الدخل النقدي يُشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يُقدمها.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في بنك BADR

سعيدة والبيض

تمهيد

بذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها غداة الاستقلال من أجل استعادة مجمل حقوق سيادتها فنجدها قد باشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة، كما تبنت إستراتيجية و وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الاختلال وهذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة جعلت بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الموجه وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة (من أهمها قانون النقد و القرض 90/10) و التي مست جميع جوانب القطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول: مسيرة النمو الاقتصادي و الإصلاحات البنكية في الجزائري

المطلب الأول: مسيرة النمو الاقتصادي و الإصلاحات البنكية قبل قانون النقد والقرض 10/90

أولا : الإصلاحات البنكية قبل قانون 10/90

شهدت الساحة الجزائرية منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتھا الظروف و التحولات التي كانت على الساحتين الوطنية والدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والإيديولوجية و السياسية وحتى التخطيط المركزي، فهيمن القطاع العام على النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات الثقيلة و استبعاد الاستثمار الأجنبي.

يقوم هذا النموذج على التخطيط المركزي للاقتصاد، من خلال المخططات التنموية، كما عملت الجزائر أن ذاك على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأميمات التي مست كل القطاعات الاقتصادية.

تم إرساء إتباع الدولة للنموذج الاشتراكي من خلال إعادة هيكلة القطاع العام، بإصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية سنة 1971م، و كان الاعتماد الكلي على المؤسسات العمومية في توفير الاحتياجات و الخدمات و هذا بموافقة السلطات المركزية.

لقد حققت هذه الإستراتيجية بعض النجاح من الناحية الاجتماعية و قد اعتمدت في تمويلها على إيرادات المحروقات التي عرفت ارتفاعا كبيرا بفعل ارتفاع أسعار النفط و هذا خاصة سنة 1978 م.

لم تكن النتائج المحققة من طرف الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينيات في مستوى الطموحات، مما أدى بالدولة إلى اللجوء بقيام مجموعة من الإصلاحات الجذرية لمجموع المؤسسات الاقتصادية ففي سنة 1980 اجتمع مؤتمر استثنائي لجبهة التحرير الوطني يدعو إلى جودة أفضل تحت شعار من أجل حياة أفضل و بتهمة مخطط خماسي أول (1980 - 1984) ثم مخطط خماسي ثاني (1985 - 1989) و كان الهدف من تلك المخططات هو ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة.

فكانت البداية بإصدار المرسوم رقم 80-242 بتاريخ 14/10/1980م و الخاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية و الهدف منها :

- تخصيص المؤسسات و تقليص أحجامها و الفصل بين مختلف المهام (التاج، التوزيع...).
- الاعتماد على اللامركزية للنهوض بالاقتصاد الوطني ، إلا انه وقع ما لم يكن في الحسبان حيث كان لازمة البترولية المعاكسة في سنة 1986م تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت مظاهر الجمود و الضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا، هذا ما أدى بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الموجه و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة و التي مست جميع جوانب القطاعات الاقتصادية.⁽¹⁾

(1) - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ط 02، المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1993، ص. 25-28

ثانيا : مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر قبل قانون 10/90

إن الحديث عن مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر قبل قانون النقد و القرض 10/90 يقودنا إلى الكلام عن مدى مسايرة النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية 1990.

من هنا كان لزاما علينا معرفة العلاقة بين التغير في كمية النقود و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1963-1989) بالاعتماد على ملاحظة تطور كمية النقود و تطور معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (04) : يمثل تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1963 - 1989).

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	معدل نمو الناتج المحلي الخام %
1963	%1.0	% 35
1968	% 35	%15
1973	% 11.5	%7.1 1
1978	% 29.8	%2.2 2
1983	%20.4	%12.6
1988	% 13.5	%2.3
1989	% 5	%22

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات [www.ons.dz / index.ntm](http://www.ons.dz/index.ntm)

من خلال الجدول رقم (04) و من خلال مقارنة تطور معدل نمو الكتلة النقدية مع تطور نمو الناتج المحلي

الخام نجد أن العلاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة من

1963 إلى غاية 1989 تكاد تنعدم العلاقة بينهما.

فمثلا في سنة 1963 كان معدل نمو الكتلة النقدية هو (1.0 في المائة) بينما كان معدل نمو الناتج المحلي

الخام يساوي (35 في المائة) و في سنة 1989 كان معدل نمو الكتلة النقدية هو (5 في المائة) أما معدل نمو

الناتج المحلي الخام (22 في المائة)، أي أنه بالرغم من انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية إلا أنه هناك ارتفاع في

معدل نمو الناتج المحلي الخام.

كما نلاحظ في سنة 1988 العكس أن معدل نمو الكتلة النقدية (13.5 في المائة) و معدل نمو الناتج المحلي

الخام (2.3 في المائة) أي أنه رغم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية نلاحظ انخفاض في معدل الناتج المحلي الخام.

إذا يمكن القول أنه ليس لتغيير كمية النقود في الجزائر تأثير على الناتج المحلي الخام، رغم الارتفاع النسبي

لمعدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة على العموم بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط على مستوى

الأسواق العالمية و بالتالي ارتفاع عائدات الدولة من هذا القطاع، ما عدى السنوات الأخيرة من فترة الثمانينات

خاصة سنة 1986 بسبب أزمة النفط

المطلب الثاني : مسيرة النمو الاقتصادي و الإصلاحات البنكية ما بعد قانون النقد والقرض 10/90

أولا : مسيرة الإصلاحات البنكية ما بعد قانون النقد والقرض 10/90.

وضع القانون المتعلق بالنقد و القرض قانون 1990-10 المؤرخ في 14/04/1990 النظام المصرفي

الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة للبنوك التجارية و قد استرجعت وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة، كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرية النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14/04/1990 و فق جدول زمني يمتد على 15 سنة.

كما تم إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات، كما تم الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية و الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان و كان لهذا القانون عدة أهداف أهمها :

1. وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي و المصرفي.
2. رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض.
3. إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾
4. تشجيع الاستثمارات و السماح بإنشاء مصاريف خاصة أو أجنبية.
5. إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).

⁽¹⁾ - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 174

6. إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنك.

7. فتح و تشجيع علاقات الأعمال بين المتعاملين الوطنيين و الأجانب.

8. حماية المودعين.

9. مساواة الجميع أمام المنتجات البنكية الممنوحة.

10. إدخال عوامل التنظيم النقدي مثال النسب البنكية نظام المعادلات.

نص القانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 م و المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتمم بالأمر

رقم 01-01 المؤرخ في 11 فيفري 2001 و كذا قوانين أخرى سارت في نفس الاتجاه على ضرورة تعديل هذا

الجهاز و إعادة النظر في نظام مؤسساته بهدف إقامة قطاع مصرفي و مالي متنوع و متطور يقوم على أساس

علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعيش مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق و في هذا الإطار

تم إنشاء العديد من البنوك الخاصة و المختلفة.

كذلك عرف قانون النقد و القرض 10/90 تعديلين اثنين الأول من خلال الأمر 01/01 الصادر في فيفري

2001 و كان هذا تعديلا محدود بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض باعتباره سلطة نقدية، أما

التعديل الثاني فجاء بموجب الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 و كان تعديلا شاملا بسبب الصياغة

الجديدة التي أعطاهما للقانون 10/90 و يجب الإشارة أن هذا التعديل حافظ على القواعد و المبادئ الأساسية

التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90.⁽¹⁾

(1) - أحمد هني المرجع نفسه، ص. 30

ثانيا : مسيرة النمو الاقتصادي ما بعد قانون النقد والقرض 10/90 .

إن الحديث عن مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر ما بعد قانون النقد و القرض 10/90 يقودنا إلى الكلام عن مدى مسايرة النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني ما بعد سنة 1990.

من هنا كان لزاما علينا معرفة العلاقة بين التغير في كمية النقود و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بعد سنة 1990 بالاعتماد على ملاحظة تطور كمية النقود و تطور معدل النمو الاقتصادي ما بعد هذه السنة.

الجدول رقم (05): يمثل تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ما بعد سنة

1990.

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	معدل النمو الاقتصادي %
1990	13.5%	0.8%
1995	10.48%	3.8%
2000	13.17%	3.2%
2005	15.1%	5.1%
2010	27%	3%

المصدر : المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات [www.ons.dz / index.ntm](http://www.ons.dz/index.ntm) .ons

لقد شهدت هذه المرحلة العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تم التطرق لها سابقا، حيث عرفت تحسن

نوعا ما بالمقارنة مع المرحلة السابقة أي قبل 1990 .

نلاحظ أنه توجد مساهمة لكمية النقود في حدوث النمو الاقتصادي في الجزائر لكنها قليلة.

المطلب الثالث : مسيرة النمو على مستوى الإقليم شبه صحراوي الجزائري

أولا : تحديد الإقليم شبه صحراوي الجزائري

تهدف الدراسات الإقليمية للأمكنة من أجل التعرف على خصوصيتها و كذا تحديد ملامحها البارزة التي تفرقها عن الأقاليم الأخرى، فلم يعد التجانس و حده الأساس في تعيين خصوصية الإقليم، فلا بد من وجود تباينات داخله تؤدي للتكامل الوظيفي بين أجزائه و مكوناته، فالتجانس النسبي يوحد الإقليم و يجمع مناطقه في هوية واضحة و توجه محدد.

تعتمد الدراسة الإقليمية على تركيبة من المكونات الكبرى التي تتألف منها الأمكنة الجغرافية ، مثل المكونات البيئية و الاقتصادية و الحضارية و التنمية لذا يتصف نتاج عملية التصنيف الإقليمي بأنها أقاليم متميزة في ملامحها الشخصية من الوجهة الطبيعية و البشرية في ذات الوقت، كما أن للعوامل التاريخية دور كبير في ترك بصمات واضحة في خصوصية هذه الأقاليم المتنوعة.

- مفهوم الإقليم الجغرافي : هو مساحة من سطح الأرض تتميز عن المناطق المجاورة لها بمجموعة من الخصائص الطبيعية (السطح، عناصر المناخ المختلفة، النبات، الحيوان) والبشرية (الناحية المورفولوجية للإنسان، الكثافة والتوزيع) و الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة) وقد يشترك إقليم أو أكثر في بعض الخصائص⁽¹⁾.
- يعتمد التقسيم الإقليمي الجغرافي في الجزائر على ثلاثة أسس هي (أساس الطبيعي، والبشري، والاقتصادي).
- ينحصر إقليم الهضاب العليا بين سلسلي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وتقدر مساحته

بـ 303.23 كلم²، ما نسبة 12.7 من إجمالي المساحة ويضم 14 ولاية وهي (الأغواط، أم البواقي، باتنة

⁽¹⁾ سايج عزالدين، الممتاز في الجغرافيا السنة الثانية ثانوي، دار بغداد، الجزائر، 2008، ص42.

(1) تبسة، تيارت، الجلفة، سطيف، سعيدة، المسيلة، البيض، برج بوعريج، تسمسيلات، خنشلة، النعامة
ويسوده المناخ القاري.

تحتوي الجزائر على ثلاثة أقاليم رئيسية و هي :

- الإقليم التلي.

- إقليم الهضاب العليا.

- الإقليم الصحراوي.

يمكن توضيح ذلك في الخريطة رقم (01)

انظر الملحق رقم 01 الصفحة 117

(1) بوقريطة عبد الحق، المدعم في الجغرافيا السنة الثانية ثانوي، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 232

ثانيا : مسيرة النمو على مستوى هذا الإقليم

استفادت منطقة الجنوب الجزائري و التي حظيت باهتمام خاص من قبل الدولة خلال السنوات العشر الأخيرة بجُلّ البرامج التنموية ، مثل برامج الجنوب و الهضاب العليا ال تي شرع فيه ا في الفترة الممتدة بين 2005 و 2009 بميزانية تفوق 200 مليار و ذلك وفق برنامج تخطيطي يضم مجموعة من الضروريات وفقا لما يتطلبه هذا الإقليم.

تستجيب هذه البرامج للضروريات الأكثر إلحاحا غير أنها لا تغفل عن التكفل بكل الاحتياجات الإقليمية وذلك من أجل بلوغ نشاط تنموي منسجم و إقرار المساواة و التوازن بين مختلف المناطق و في هذا السياق منحت الدولة ميزانيات إضافية لبلوغ هذا الهدف.

كما سمح برنامج التنمية المعد بالموازاة مع مخططات خاصة موجهة للهضاب العليا و الجنوب بتعزيز قواعد النشاط التنموي المستدام في إطار رؤية براغماتية و مستقبلية

من شأن نتائج هذه البرامج أن تساهم في إرساء قاعدة متينة لانطلاق البرنامج الخماسي (2009- 2014) والذي سيضم الجماعات المحلية و المناطق الكبرى في إطار ديناميكية جديدة من شأنها أن تجعل الجزائر تتبوأ مكانة البروز و الازدهار.

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول : لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، لتأسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982، (أنظر الملحق رقم 02 الصفحة رقم 118) و ذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي و لقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل و نشاطات القطاع الفلاحي و الصناعات الزراعية الري الصيد البحري و الحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة.

تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1 000 000 دج للسهم الواحد ولكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 14 أبريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغى من خلاله نظام التخصيص ، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري و المتمثلة في منح القروض و تشجيع عملية الادخار بنوعيتها و حتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و 140 وكالة و في يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية

جهوية و 173 وكالة و في سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل أنظر في الملحق رقم 03 الصفحة رقم 120.⁽¹⁾

المطلب الثاني : مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مكانته في المحيط المصرفي

أولا : مراحل تطوره

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي :

1- المرحلة ما بين 1982- 1990 :

كان هدف بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة و كفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

خلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية فعالا و ذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا و في أحيانا كثيرة مستحيلا.

2- المرحلة ما بين 1991- 1999 :

⁽¹⁾ - مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16/03/1982.

بموجب صدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة و الصغيرة ، دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية و تعميمها عبر مختلف وكالات البنك هذه المرحلة شهدت ما يلي :

1991 : تطبيق نظام سويفت⁽¹⁾ لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية (الدولية).

1992: وضع برمجيات (logiciel)⁽²⁾ مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض

تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الإعتمادات المستندية و التي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.

1993 : إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك

1994 : بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب بدر

1996 : إدخال عملية الفحص السلبي، فحص وإنجاز العمليات المصرفية عن بعد و في الوقت الحقيقي.

⁽¹⁾ - نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات أنشئت في عام 1973 ومقرها في بلجيكا ، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف

⁽²⁾ - شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة. (Système bancaire universel)

1998 : بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك.

3- المرحلة ما بين 2000-2006.

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي و الفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة و جعل نشاطاتها و مستوى مرد وديتها بتماير قواعد اقتصاد السوق و في هذا الصدد رفع بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة و كذا المؤسسات الصغيرة و في شتى مجالات النشاط الاقتصادي.

بصدد مساهمة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة و من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك الفلاحة و التنمية الريفية برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي و من أهم النتائج التي حققها مايلي :

2000 : القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف و إنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

2001-2002 : التطهير الحسابي و المالي و العمل على تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض و كذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

2003 : إدخال نظام سيريال و هو نظام تغطية الأرصدية عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك و الأوراق التجارية.

- تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية و كذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

2004 : تعميم استخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية ، المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة

النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

2006 : في ماي تم إدخال المقاصة الإلكترونية.

ثانيا : مكانته في المحيط المصرفي الجزائري

يحتل بنك الفلاحة و التنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك

تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية و عملية هامة منذ نشأته و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- يتمتع بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات و الوظائف المتعارف

عليها عالميا.⁽²⁾

2- يمتاز بكثافة شبكته و أهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك ، في سنة

2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية و هو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين

4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية.

3- يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية ، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها و طبيعتها

القانونية.

⁽²⁾ - نادي الصحافة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، ص.7

4- استعمال السويفت منذ 1991.

5- إستعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.

6- تمثل التجارة الخارجية (30 في المائة) من حجم معاملاته.

7- أول بنك جزائري يستعمل مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.

8- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي و عن بعد.

9- تعميم استعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.⁽³⁾

⁽³⁾ تقرير نشاط بنك بدر، 2000، ص. 32.

المطلب الثالث : أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حالياً بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام و ثقة المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

أولاً : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي :

1- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

2- تحسين العلاقات مع العملاء.

3- تحسين نوعية الخدمات.

4- الحصول على أكبر حصة من السوق.

5- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مرد و دقي أكبر.

بغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات و هياكل داخلية و وسائل تقنية حديثة بلجوهه إلى صيانة و ترميم ممتلكاته و تطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الاتصال داخل و خارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء و

ذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم و التعرف على حاجاتهم و رغباتهم ، و كان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ :

- أ- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة و أعلى عائد عن طريق القروض المنتجة و المتنوعة و احترام القوانين؛
- ب- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- ج- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

ثانيا : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تماشيا مع القوانين و القواعد السارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري العمل بها.
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- تطوير شبكته و معاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
- تنمية موارد و استخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار.
- تقسيم السوق المصرفية و التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي ، من أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودي، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر و إعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض و هو يطبق معدلات فائدة تتماشى و تكلفة الموارد، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية لمدى مشاركة الأعمال البنكية في تنمية الإقليم الشبه صحراوي.

المطلب الأول : إحصائيات عن عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك التالية (-BADR-BNA

CPA-BDL-BEA) في ولاية سعيدة في إطار تشغيل الشباب وعدد مناصب الشغل التقديري.

الجدول رقم (04) : يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك التالية (-BADR-BNA-CPA

BDL-BEA) في ولاية سعيدة في إطار تشغيل الشباب و عدد مناصب الشغل التقديري.

السنة	البنك	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل التقديري	النسبة المئوية
سنة (2008-2012)	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	100	180	63.5%
	البنك الوطني الجزائري	35	71	12%
	القرض الشعبي الجزائري	30	60	11%
	البنك الخارجي الجزائري	21	43	6.5%
	بنك التنمية المحلية	23	45	7%

المصدر: ANSEJ

تحليل :

من خلال الجدول رقم (04) : نلاحظ أن كل البنوك تساهم في عملية تمويل المشاريع و كذا تحقيق مناصب

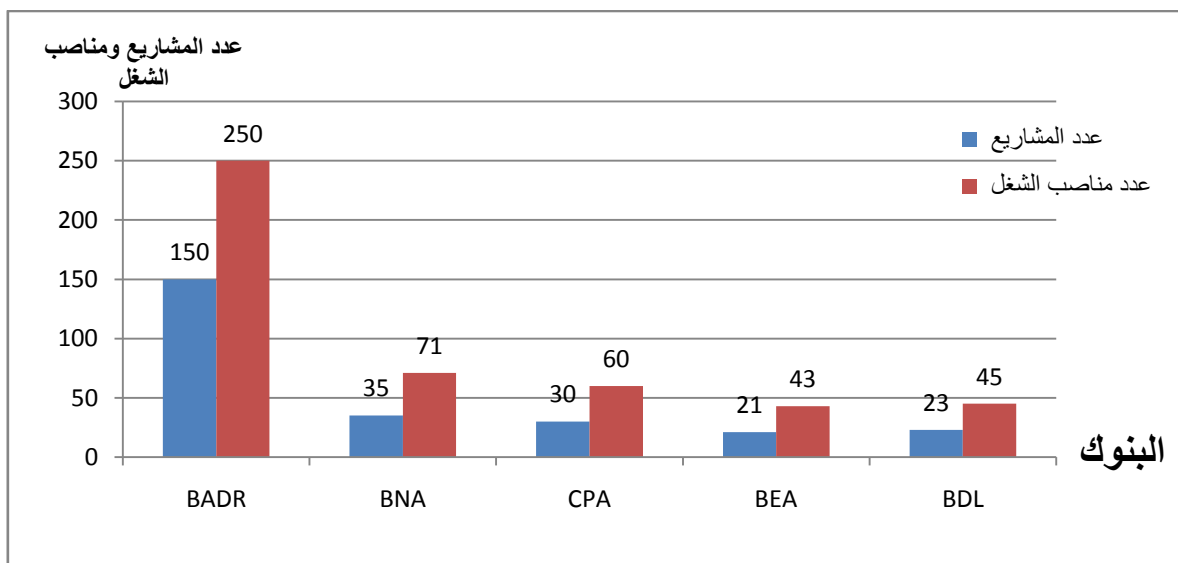
شغل على مستوى ولاية سعيدة لكن بنسب مختلفة حيث أنه يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة كبيرة في

تمويل المشاريع حيث نتج عن هذا التمويل من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلق مناصب شغل بلغة نسبتها (63.5 في المائة)، يمكن تجسد ذلك في الأعمدة البيانية التالية في الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك التالية

(BADR-BNA-CPA-BEA-BDL) في ولاية سعيدة في إطار تشغيل الشباب وعدد

مناصب الشغل التقديرية



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

نلاحظ أنها هي أكبر نسبة و يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الموقع الجغرافي لولاية سعيدة هي منطقة

فلاحيه و كذلك الخاصية التي يمتاز بها البنك بتمويله لجميع القطاعات بدون استثناء، بينما يأتي البنك الوطني

الجزائري في المرتبة الثانية بنسبة عمالة بلغت (12 في المائة) و يأتي كل من البنك الخارجي الجزائري و بنك

التنمية المحلية في المرتبتين الأخيرتين بنسبة (6.5 في المائة) و (7 في المائة) على التوالي.

المطلب الثاني : إحصائيات عن المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقط في ولاية سعيدة.

أولا : المشاريع الممولة من طرف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مناصب الشغل التقديرية من (2008-2012).

الجدول رقم (05) : يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مناصب الشغل التقديرية من (2008-2012).

السنوات	عدد المؤسسات الممولة	عدد مناصب الشغل التقديرية
2008	110	158
2009	130	260
2010	117	234
2011	125	250
2012	170	340

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية سعيدة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) :

أن حجم المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال السنوات من (2008 - 2012) هي في تزايد، مثلا سنة 2009 التي تمثل بداية المخطط الخماسي (2009-2014) و نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي شرع فيه ابتداء من سنة 2005 وكان يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة

السابقة أي بين (2001-2004) و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم من جهة و من جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية و تحقيق التوازن الجهوي.

هناك أسباب وراء تزايد حجم المؤسسات الممولة من طرف بنك البدر نذكر منها :

- التسهيلات التي يقدمها البنك في الحصول على القروض؛

- حاجة المنطقة إلى هذه الأعمال البنكية التي تتلاءم و المنطقة، مثل الأعمال الموجهة إلى إصتصلاح الأراضي

الزراعة و حفر الآبار؛

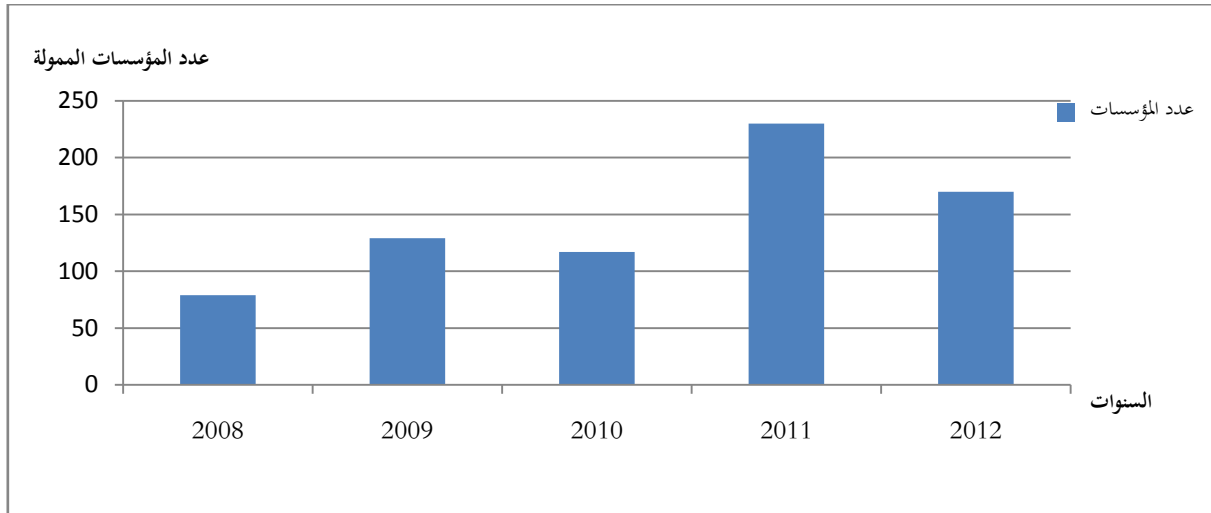
إلى جانب إقبال شباب المنطقة على طلب القروض المتوجهة خاصة للاستثمار أو الموجهة إلى قطاع الخدمات مثل

النقل و مقاهي الانترنت) و كذلك في مجال الحرف خاصة الحرف التقليدية المعول عليها من طرف المرأة الريفية

القاطنة بهذه المنطقة

هذا ما تم توضيحه في الأعمدة البيانية التالية :

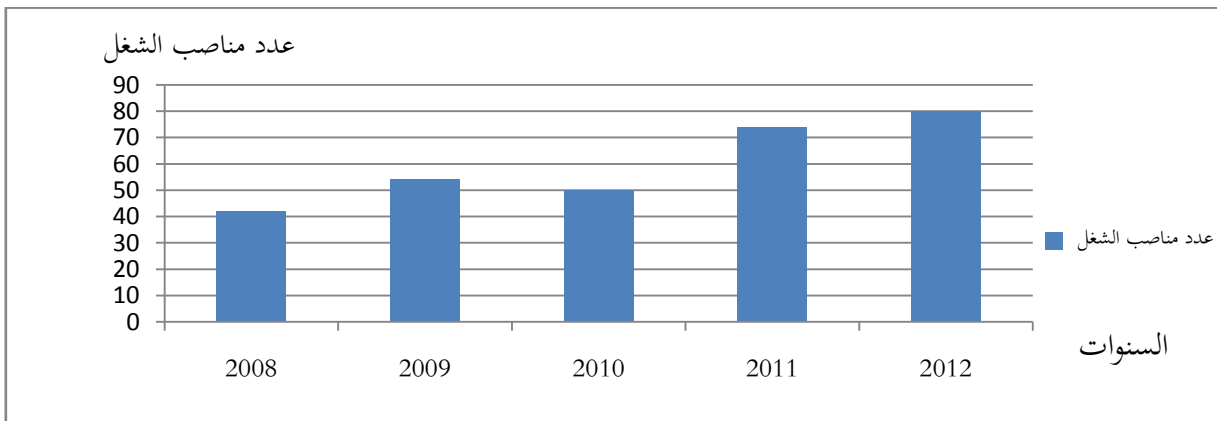
الشكل رقم (03) : يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقط في ولاية سعيدة من (2008-2012).



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (05).

قد نتج هذه التسهيلات المقدمة زيادة في مناصب الشغل التي تم ترجمتها في الشكل رقم (04).

الشكل رقم (04): يوضح عدد مناصب الشغل من (2008 - 2012)



المصدر : من إعداد الطالبين على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04):

أن مناصب الشغل متزايدة خاصة في السنتين الأخيرتين (2011 و 2012) و هذا راجع إلى التسهيلات التي قدمتها البنوك لهم و هذه التسهيلات كانت لأوامر موجهة من السلطات العليا لأسباب سياسية لذا تم إقبال الشباب البطال على طلب القروض من البنوك.

إذن يمكن القول أنه من خلال ممارسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لأحد أعماله المصرفية و المتمثلة في تقديم القروض فقد ساهم في التخفيض من نسبة البطالة و زيادة إعطاء فرص عمل بالإضافة إلى زيادة دخل الفرد.

ثانيا: المشاريع الممولة حسب القطاعات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقط

الجدول رقم (06) : يمثل المشاريع الممولة حسب القطاعات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقط

السنوات	القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية
(2012-2008)	الخدمات	590	41%
	الفلاحة	642	45.20%
	الحرف	184	12.19%
	الصناعة والطاقة	24	1.61%
	المجموع	1440	100 %

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية سعيدة.

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمول عدة أنشطة (فلاحة وحرفية وصناعية و حتى الخدماتية) إذا فيمكن القول بأن لبنك الفلاحة و التنمية الريفية دور هام في تنمية الولاية

ف عند قيام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل أصحاب المشاريع الخدمائية مثل النقل و مقاهي الانترنت وبالتالي فإن القائمين على هذه المشاريع سوف يقدمون خدماتهم الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الثقافة.

و عند قيامه بتمويل المشاريع الفلاحة التي هي من اختصاصه والتي بلغة أكبر نسبة (45.2 في المائة) و التي تعكس طبيعة المنطقة فمثلا عند تمويله لمربي الحيوانات (أبقار، دواجن و الأغنام) فإن هؤلاء يساهمون بقسط كبير في رفع الغبن عن أصحاب المنطقة وكذا إمداد السوق على مستوى الولاية باللحوم الحمراء و البيضاء وتوفير مادة الحليب و هذا ما يؤدي بالولاية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المنتجات.

المطلب الثالث : حجم القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالة البيض.

أولا : الجدول رقم (07): يبين عدد المستفيدين من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة البيض و عدد

مناصب الشغل التقديري من (2008-2012).

السنوات	عدد المستفيدين	عدد مناصب الشغل التقديري
2008	100	150
2009	400	770
2010	670	820
2011	680	1000
2012	750	1250

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالة البيض.

تدخل هذه الإحصائيات ضمن برنامج جديد يضم مجموعة من الصناديق مثل :

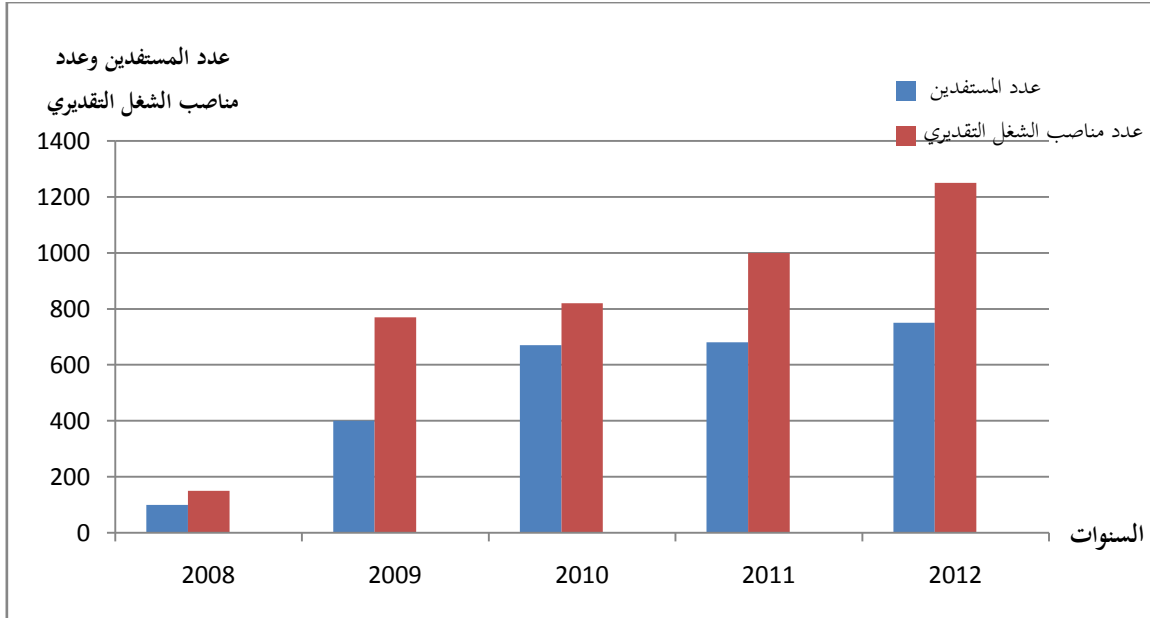
- صندوق التجديد الريفي و الفلاحي.

- صندوق تطوير الاستثمار الفلاحي.

- صندوق مكافحة التصحر و تنمية السهوب.

- صندوق ضمان الكوارث الفلاحية.

الشكل رقم (05): يبين عدد المستفيدين من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض و عدد مناصب الشغل التقديري من (2008-2012).



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات الجدول رقم (07)

تحليل:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05):

إن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دور هام في رفع نسبة عدد مناصب الشغل بولاية البيض، وقد قفز عدد

مناصب الشغل قفزة نوعية سنة 2009 و السبب وراء ذلك هو، استفادت منطقة الجنوب الجزائري خلال

السنوات العشر الأخيرة بجل البرامج التنموية، خلال هذه الفترة من مثل البرنامج التكميلي لدعم النمو

وكذا برامج الجنوب و الهضاب العليا التي شرع فيها في الفترة الممتدة بين 2005 و 2009 بميزانية

تفوق 200 مليار دولار.

تستجيب هذه البرامج للضروريات الأكثر إلحاحا وهي بلوغ نشاط تنموي منسجم و في هذا السياق منحت الدولة ميزانيات إضافية لبلوغ هذا الهدف

إن هذه الميزانيات الإضافية لفائدة الولايات للتكفل بالنشاطات المحلية للتنمية تندرج ضمن انشغال إقرار المساواة والتوازن بين مختلف المناطق (الشمالية و الجنوبية).

من شأن نتائج هذه البرامج أن تساهم في إرساء قاعدة متينة لانطلاق البرنامج الخماسي (2009-2014) و الذي سيضم الجماعات المحلية و المناطق الكبرى في إطار ديناميكية جديدة من شأنها أن تجعل الجزائر تتبوأ مكانة البروز و الازدهار.

هكذا تم إنجاز العديد من المشاريع و آخرون هم في طور الانجاز بمناطق الجنوب و الهضاب العليا.

ثانيا: مقارنة بين حجم نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة و حجم نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البيض.

الجدول رقم (08): مقارنة بين حجم نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة و حجم نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية البيض.

السنوات		حجم نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية سعيدة.		حجم نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية البيض.	
	عدد المستفيدين	عدد مناصب الشغل التقديري	عدد المستفيدين	عدد مناصب الشغل التقديري	
2008	79	158	100	150	
2009	129	258	400	770	
2010	117	234	670	820	
2011	230	460	680	1000	
2012	170	340	750	1250	
المجموع	725	1450	2600	3990	

المصدر: من إعداد الطالبين.

التحليل:

من خلال مقارنة حجم نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة، مع حجم نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البيض.

نلاحظ أن عدد المستفيدين من نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية البيض أكبر من عدد المستفيدين في ولاية سعيدة ويعود السبب في ذلك أن نشاطات بنك البدر البيض كانت بالتعاون مع عدد من الصناديق (صندوق التجديد الريفي و الفلاحي، صندوق تطوير الاستثمار الفلاحي، صندوق مكافحة التصحر و تنمية السهوب، صندوق ضمان الكوارث الفلاحية).

أما فيما يخص توفير مناصب الشغل فكلما ساهم في توفير مناصب الشغل في مجموعة من القطاعات المختلفة (الزراعة، الخدمات، الحرف)

خلاصة الفصل

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري من خلال القيام بسلسلة من التأميمات ، كما تم إرساء إتباع الدولة للنهج الاشتراكي و قد حققت هذه الإستراتيجية بعض النجاح و لم يكن لتغيير كمية النقود في الجزائر أي تأثير على الناتج المحلي الخام ، رغم الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة على العموم بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط ، و هذا ما أدى إلى وقوع لازمة البترولية في سنة 1986م، ولم أدى بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الموجه و قد رافق هذا التحول جملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية مست جميع جوانب القطاعات الاقتصادية.

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية و لقد مر في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل، كما يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية و عملية هامة منذ نشأته.

في إطار التنمية الاقتصادية لقد حظيت منطقة الجنوب و الهضاب العليا باهتمام خاص من قبل الدولة خلال السنوات العشر الأخيرة بجل البرامج التنموية مثل برامج الجنوب و الهضاب العليا كل هذا من أجل بلوغ نشاط تنموي منسجم وإقرار المساواة و التوازن بين مختلف المناطق.

خاتمة

خلاصة ما توصلنا إليه يمكن صياغته في النتائج التالية :

إن كلمة بنك أصلها إيطالي (بانكو) و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجرى فيه المتاجرة بالنقود.

يعرف البنك حسب وظيفته الأساسية بأنه : " المنشأة التي تحدد من الاتجار في النقود حرفة لها " .

كما أن البداية الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل، أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة للقرون الوسطى (القرن الثالث عشر و القرن الرابع عشر)، و تقوم هذه الأخيرة في مباشرة نشاطها بجملة من الأعمال و الخدمات تقدمها لعملائها و المتمثلة في قبول الودائع و منح الائتمان بأنواعه و فتح الحسابات وتقديم المشورة للزبائن و إيجار الصناديق الحديدية و الحوالات المصرفية.

تحكم هذه الأعمال المصرفية مجموعة من المبادئ هي : (مبدأ سرية أعمال البنوك، الحرص، السيولة، حسن المعاملة، الراحة و السرعة و كثرة الفروع).

من خلال هذه الأعمال التي تقوم بها البنوك يتحقق دور النظام المصرفي في المساهمة في خلق الجو المناسب للتنمية و تطوير اقتصاديات البلاد.

كما تعد قضية التنمية مسألة مطروحة منذ مدة طويلة إذ شغلت الفكر الاقتصادي منذ القديم و يقال بأن "آدم سميث" Adam smith يعد أول كاتب أو اقتصادي في التنمية من خلال مؤلفه " ثروة الأمم " سنة 1776.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي، من أجل تحقيق أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للسكان و لها نظريات عديدة من بينهم النظرية الكلاسيكية الذي دعا فيها آدم سميث إلى إزالة جميع القيود الحكومية كي يتحقق التخصص و التوسع و النظرية الكنزية ويعتبر "جون مينارد كينز" مؤسسها، منطلقا في بناء نظريته على فرضيات (يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، و دعا بوجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي) و في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة.

لقد بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري، كما تم إرساء إتباع الدولة للنهج الاشتراكي و قد حققت هذه الإستراتيجية بعض النجاح و لم يكن لتغيير كمية النقود في الجزائر تأثير على الناتج المحلي الخام، رغم الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة على العموم بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط، و هذا ما أدى إلى وقوع اللازمة البترولية في سنة 1986م، فلم أذى بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الموجه و قد رافق هذا التحول جملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية مست جميع جوانب القطاعات الاقتصادية.

كما حظيت منطقة الجنوب و الهضاب العليا باهتمام خاص من قبل الدولة خلال السنوات العشر الأخيرة بجل البرامج التنموية مثل برامج الجنوب و الهضاب العليا كل هذا من أجل بلوغ نشاط تنموي منسجم و إقرار المساواة و التوازن بين مختلف المناطق.

من خلال الدراسة الميدانية نستنتج:

أولا: بالنسبة لولاية سعيدة

أن كل البنوك تساهم في عملية تمويل المشاريع و كذا تحقيق مناصب شغل على مستوى ولاية سعيدة لكن بنسب مختلفة حيث أنه يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة كبيرة و يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الموقع الجغرافي لولاية سعيدة هي منطقة فلاحية و كذلك الخاصة التي يمتازها البنك بتمويله لجميع القطاعات بدون استثناء، حيث خلق مناصب شغل بلغة نسبتها (63.5 في المائة).

هي أكبر نسبة ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الموقع الجغرافي لولاية سعيدة هي منطقة فلاحية و كذلك الخاصة التي يمتازها البنك بتمويله لجميع القطاعات بدون استثناء.

من خلال دراسة حجم المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة خلال السنوات من (2008-2012) تبين أنها في تزايد وخاصة سنة 2009 و ذلك لأسباب (منها : التسهيلات التي يقدمه البنك في الحصول على القروض، و حاجة المنطقة إلى هذه الأعمال البنكية التي تتلاءم و المنطقة، إلى جانب إقبال شباب المنطقة على طلب هذه القروض).

كذلك مناصب الشغل متزايدة خاصة في السنتين الأخيرتين (2011-2012) و هذا راجع إلى التسهيلات التي قدمتها البنوك، لذا تم إقبال الشباب البطال على طلب هذه القروض من البنوك.

ثانيا : بالنسبة لولاية البيض.

إن لبنك الفلاحة و التنمية الريفية دور هام في رفع نسبة عدد مناصب الشغل بولاية البيض و قد قفزت عدد مناصب الشغل قفزة نوعية سنة 2009 و السبب وراء ذلك هو، استفادات منطقة الجنوب الجزائري خلال السنوات العشر الأخيرة بجُل البرامج التنموية مثل البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا برامج الجنوب و الهضاب العليا.

إذن : ساهمت الأعمال البنكية في السنوات الأخيرة في رفع نسبة عدد مناصب الشغل والتخفيض من

نسبة البطالة، بالإضافة إلى زيادة دخل الفرد و تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى الإقليم الشبه

صحراوي.

و يمكن طرح مجموعة من التوصيات لتوسيع وزيادة حجم التنمية بالإقليم الشبه صحراوي للحد من النزوح و

التوجه نحو الشمال والمتمثلة في

- إحداث التوازن الجهوي بين الشمال والجنوب.

- خلق ثقافة أكبر في مجال علاقة المواطن مع البنك.

- الإفصاح و الوضوح فيما يخص العلاقة بين البنك ومصلحة الضرائب من أجل تسهيل المعاملات مع

المواطنين

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ط 02، المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1993.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
2. حسني خربوش وعبد المعطي رضا رشيد، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، دار زهران عمان، 1998.
3. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة ، دار وائل للنشر، 2000.

4. رحيم حسين ، انعكاسات العولمة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية ، من الملتقى الدولي الأول حول انعكاسات العولمة على اقتصاديات البلدان العربية . 13 و 14 ماي 2001.
5. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر 2006.
6. شاكرو القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2008.
7. ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ج1، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2011.
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
9. عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، الدار الجامعية ، 2000.
10. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، عمان، دار وائل للنشر، 2000.
11. محمد عبد العزيز عجمية وعبد الوهاب نجا و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، ط 2، 2010.
12. محمود أمين زويل ، بورصة الأوراق المالية (موقعها من السوق ، أحوالها و مستقبلها)، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2000 .
13. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، ط2، جامعة طنطا، مصر، 1996.
14. منير إبراهيم الهني، إدارة البنوك التجارية ، مركز الدلتا للطباعة ، إسكندرية، ط 3 ، 1997.
15. نائل عبد الحافظ العوامله، إدارة التنمية ، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، ط1، 2010.
- قوانين و مراسيم :

1. المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16/03/1982.

2. المادة 66 من قانون النقد والقرض رقم 03 / 11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

المواقع الالكترونية :

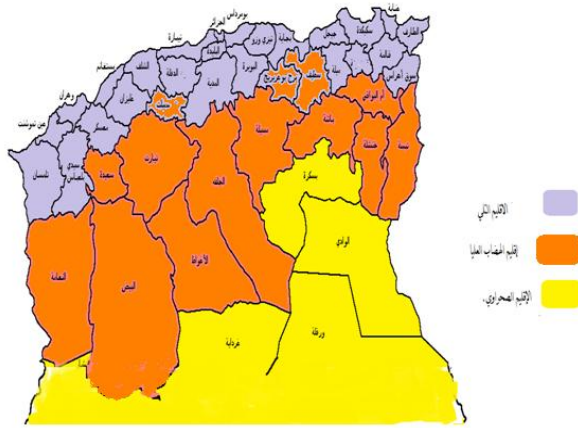
1. العلوم الاجتماعية <http://jdiouia1.ahlamontada.com/forum>

2. [www.ons.dz / index.ntm](http://www.ons.dz/index.ntm)

ملحق

ملحق رقم: (01)

الخريطة رقم (01) : تمثل التهيئة الإقليمية في الجزائر.



المصدر: بوقرياطة عبد الحق، المدعم في الجغرافيا السنة الثانية ثانوي، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 243.

الملحق رقم 02

- وبمقتضى القانون رقم 62 - 144 المؤرخ فى 13 ديسمبر سنة 1962 والمتضمن احداث البنك المركزى الجزائرى وتحديد قانونه الاساسى،

- وبمقتضى القانون رقم 63 - 165 المؤرخ فى 7 مايو سنة 1963 والمتضمن احداث الصندوق الجزائرى للتنمية وتحديد قانونه الاساسى،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 47 المؤرخ فى 7 جمادى الاولى عام 1391 الموافق 30 يونيو سنة 1971 والمتضمن اصلاح مؤسسات القروض،

- وبمقتضى الامر رقم 72 - 26 المؤرخ فى 25 ربيع الثانى عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائرى للتنمية،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 178 المؤرخ فى 29 صفر عام 1386 الموافق 13 يونيو سنة 1966 والمتضمن احداث البنك الوطنى الجزائرى وتحديد قانونه الاساسى،

- وبمقتضى الامر رقم 60 - 366 المؤرخ فى 17 رمضان عام 1386 الموافق 29 ديسمبر سنة 1966 والمتضمن احداث القرض الشعبى الجزائرى،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 78 المؤرخ فى اول صفر عام 1387 الموافق 11 مايو سنة 1967 والمتعلق بالقانون الاساسى للقرض الشعبى الجزائرى،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 204 المؤرخ فى 26 جمادى الثانية عام 1387 الموافق اول أكتوبر سنة 1967 والمتضمن احداث الصندوق الوطنى للتوفير والاحتياط وتحديد قانونه الاساسى،

- ونظرا للاحكام الدستورية التى تقضى بأن انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها ليس من اختصاص الميدان القانونى بل هو من اختصاص الميدان التنظيمى،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

مرسوم رقم 82 - 106 المؤرخ فى 17 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 13 مارس سنة 1982 يتضمن انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الاساسى.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 4 المؤرخ فى 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى اول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتعلق بالقانون الاساسى العام للعامل، لاسيما الباب الثالث، الفصل الاول والثالث والرابع، القسم الاول منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل مجلس المحاسبة،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف المجلس الشعبى الوطنى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المنشآت العامة للمالية،

يرسم مايلي :

الباب الاول

الانشاء - التعريف - المقر - الموقع

المادة الاولى : ينشأ بنك للايداع والتنمية يدعى «بنك الفلاحة والتنمية الريفية» ويسمى في صلب النص «البنك الفلاحي».

ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك باعتباره مؤسسة مالية وطنية.

المادة 2 : يتمتع البنك الفلاحي بالشخصية المدنية والاستقلال المالي. ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، كما يخضع لما يأتي :

- القواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقروض،

- الاحكام التشريعية والتنظيمية الجارية بها العمل والمنطبقة على أعماله، وأهدافه، ووسائله، وهيكله،

- القواعد التي ينص عليها هذا القانون الاساسي.

المادة 3 : يكون المقر الرئيسي للبنك الفلاحي في البلدية.

ويفتح فروعا له ووكالات أو مكاتب وشبايك في إطار التنظيم اللامركزي، طبقا للأهداف المرسومة له في مجال القرض والتنمية، ووفقا لسياسة الحكومة.

الباب الثاني

المهمة - الهدف - الاعمال

الفصل الاول

المهمة والهدف

المادة 4 : تتمثل مهمة البنك الفلاحي خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات

المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجارية بها العمل، وفي منح القروض والمساهمة فيما يأتي طبقا لسياسة الحكومة :

(1) تنمية مجموع قطاع الفلاحة،

(2) تطوير الاعمال الفلاحية التقليدية والزراعية - الصناعية.

ويتولى على الخصوص استخدام وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة قصد ضمان تمويل ما يأتي وفقا للقوانين والتنظيمات الجارية بها العمل :

(أ) هياكل الانتاج الفلاحي وأعماله،

(ب) الهياكل والاعمال المرتبطة بما يسبق انتاج قطاع الفلاحة وما يلحقه،

(ج) الهياكل والاعمال الزراعية - الصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة،

(د) هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها.

المادة 5 : يساعد البنك الفلاحي، وفقا لاحكام القوانين والتنظيمات الجارية بها العمل، وباعتباره أداة للتخطيط المالي، فيما يأتي :

- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق الاهداف المرسومة للهياكل والاعمال المذكورة في المادة 4 أعلاه، لاسيما ما يتعلق برفع انتاجها ونتاجيتها - كما وكيف - في إطار انجاز مخططات التنمية، الوطنية والقطاعية،

- احترام القواعد المطبقة على الهياكل والاعمال السالفة الذكر في مجال التسيير والانضباط المالي والمحاسبي،

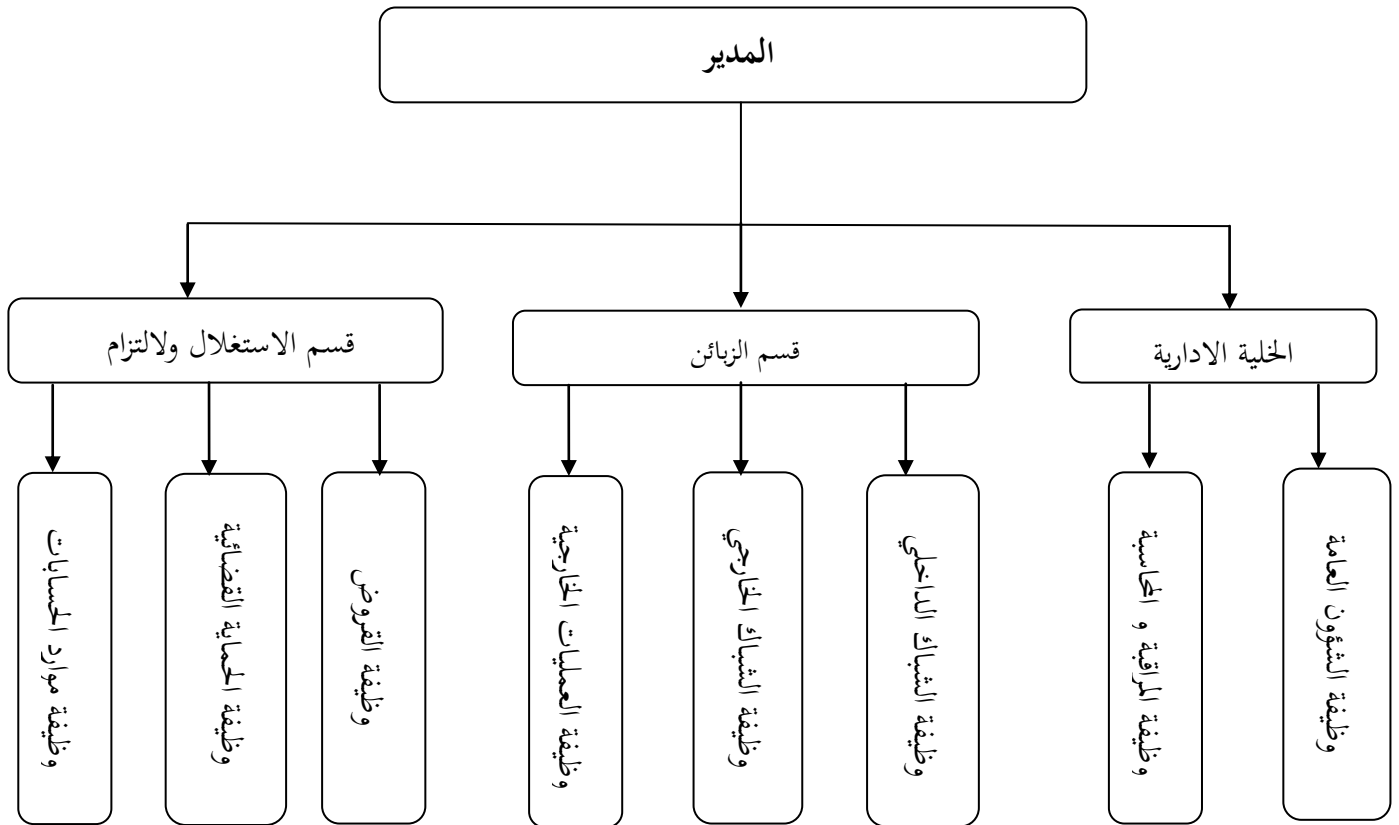
- تشخيص الحركة المالية الخاصة بالهياكل والاعمال السالفة الذكر في حسابات متميزة لمطابقة نوع العمليات والمخططات أو البرامج التي تعنيها.

قائمة أرقام هواتف و عناوين بنوك الفلاحة و التنمية الريفية في ولايات الجزائر

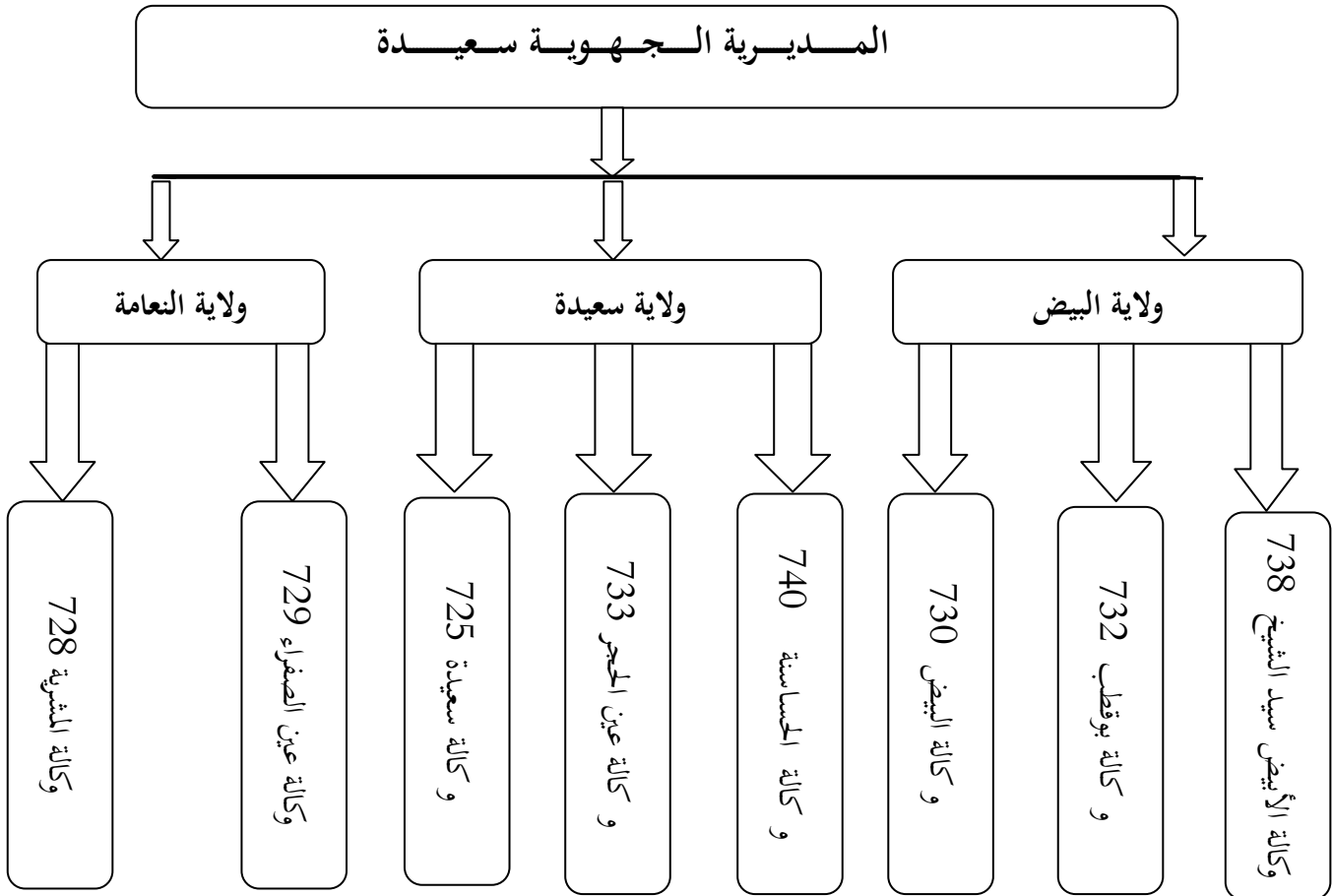
رقم الهاتف	البنك	العنوان	المدينة
049 96 06 08	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	PLACE DES MARTYRS	أدرار
027 77 43 65	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE DES MARTYRS,32	الشلف
029 84 69 13	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE KELLOU YOUNE	الأغواط
029 81 63 35	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE BOUAMAMA BOUKHECHBA EL GOLE	غرداية
032 32 19 02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE BOUGOUFA EL HACHEMI	خنشلة
033 80 33 12	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	ALLEE BEN BOULAI	باتنة
034 20 50 83	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RURUE DE LA LIBERTE BP 163	بجاية
032 24 84 84	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	CITE DES 400 LOGT	الوادي
033 74 98 62	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	02RUE IBN BADIS	بسكرة
049 80 12 24	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE CDT FERRADJ CENTRE VILLE BECHAR	بشار
049 92 36 23	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	CITE MOUSSANI	تندوف
025 41 41 77	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	,07PLACE du 1erNOVEMBRE	البليدة
021 21 01 49	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	STAND MINISTERE DE L'AGRICULTURE P.MARITIM	الجزائر
037 48 33 21	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	02AVENUE DE LA VICTOIRE	تبسة
043 26 40 82	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	O1, RUE DE LA PAIX	تلمسان
046 47 92 61	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE DE L'INDUPENDANCE TISSEMSILT	تيسمسيلت
027 87 48 15	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	CITE SAADAT	الجللفة
035 68 57 71	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE HADJ MOKRANI	برج بوعرييج
036 84 35 02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	,08AVENUE DU 08 MAI 1945 BP 120	سطيف
048 51 10 33	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	,17AVENUE DES CHOUHADAS	سعيدة
049 71 48 27	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	,5RUE EL BEY BOUKHOBZA	البيض
038 76 24 14	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE YUCEF KADDID IMMEBULE GALBOIS	سكيكدة
048 54 23 78	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	PLACE 1er NOVEMBRE	سيدي بلعباس
048 54 40 08	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE LALOUT BELABBES	سكيكدة
038 86 78 75	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	20COURS DE LA REVOLUTION	عنابة
037 31 02 25	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	CITE LOULOU AHMED	سوق أهراس
037 21 15 65	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	ANGLE RUE JUGHURTA	قالمة
031 92 99 74	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	AVENUE ZAABANA BP 419	قسنطينة
025 58 11 10	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	RUE DES FRERES BENTERKIA	المدينة

<u>مستغانم</u>	,03AVENUE BEN YAHIA BELKACEM	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	045 21 20 97
<u>المسيلة</u>	NOUVELLE CITE ADMINISTRATIVE	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	036 55 06 12
<u>معسكر</u>	,1PLACE EMIR A.E.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	045 81 44 61
<u>تمنراست</u>	BP 314 CENTRE COMMERCIALE	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	029 34 42 31
<u>ورقلة</u>	AVENUE DE LA PALESTINE	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	029 76 06 29
<u>وهران</u>	,26RUE DE NORMANDIE BEL AIR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	041 46 35 81
<u>تيزازة</u>	LOTISSEMENT ABANE RAMDANE	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	024 49 01 16
<u>غليزان</u>	RUE CHEIKH LARBI TEBESSI	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	046 92 49 45

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة



الهيكل التنظيمي لمدينة سعيدة



الملحق رقم (06) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البيض.

